

محضر الجلسة رقم 234

التاريخ: الثلاثاء 6 ذو القعدة 1440هـ (9 يوليو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان واثنتان وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين اثنين:

- **الموضوع الأول:** سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته؛

- **الموضوع الثاني:** وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السادة الوزراء المحترمون.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم.

عملا بأحكام المادة 100 من دستور المملكة المغربية، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين اثنين:

- **الأول،** يتعلق بسياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته؛

- **والموضوع الثاني،** يتعلق بوضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة التي عندنا مدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد لحريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 9 يوليو 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 4 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 8 أجوبة.

كما نخط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون جاهز.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن نشرع الآن، على بركة الله، في معالجة أسئلة المحور الأول المتعلق بسياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته، وقد توصلنا بشأن هذا المحور بثمان أسئلة.

أفتح باب التدخلات، وأعطي الكلمة لأول المتدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

يعد الاستثمار الحكومي البنية الأساسية في مسار تحقيق النجاعة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يطالع بدور أساسي في تحفيز النمو وتأهيل القدرات العامة للاقتصاد بالدول.

في هذا الإطار، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن إستراتيجية الحكومة في مجال تدبير الاستثمار العمومي؟ وما هي الإجراءات المتخذة للنهوض بهذا النوع من الاستثمار في أفق تحسين نجاعته؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستتقالي للوحدة والتعدلية.

المستشار السيد مولاي ابراهيم شريف:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

مرتكزات استراتيجية الحكومة في تدير الاستثمار العمومي وتحسين نجاعته؟ ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لضمان التوزيع المجالي والجهوي العادل والمنصف للاستثمار العمومي؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا اليوم ما هي إستراتيجية الحكومة لتشجيع الاستثمار العمومي وتحسين نجاعته وأدائه؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب.

المستشار السيد يوسف محي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زملائي المحترمون،

لا أحد يجادل في الدور المحوري للاستثمار العمومي كخيار استراتيجي وإرادي للدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يشكل دعامة أساسية لخلق الثروة ومناصب الشغل المنتج، وقد عرف الاستثمار العمومي تطورا لافتا ومنحى تصاعديا هاما منذ سنة 2006، حيث انتقل حجم الاستثمارات العمومية من 135 مليار درهم سنة 2009 إلى 195 مليار درهم خلال سنة 2019.

ونظرا لكل التحديات الناجمة عن تنامي الحاجيات وتراكم الهشاشة، فإن نتائج التنفيذ للاستراتيجيات القطاعية في إطار الاستثمار العمومي لم تمكن بلادنا من تحقيق نسب نمو كافية قادرة على رفع التحديات المرتبطة بخلق الثروة وخلق مناصب الشغل وتصحيح الأعطاب الهيكلية والاختلالات البنوية القائمة على المستوى المجالي، علما أن الجهود الاستثنائية الوطنية يصنف من بين النسب الأعلى عالميا، إلا أنها تحقق نسب نمو ضعيفة.

كما يلاحظ أن نسب تنفيذ ميزانية الاستثمار تظل ضعيفة ولا تتجاوز في أحسن الأحوال في معدلها نسبة 60%، وذلك منذ عقود، وهو ما يسائلنا عن الأسباب الكامنة وراء ذلك في وقت تتزايد فيه انتظارات

السيدات والسادة المستشارون،

انخرطت بلادنا كباقي الدول الصاعدة في السياسة الاستثمارية العالمية، تروم جعل الاستثمار العمومي دعامة إستراتيجية للتنمية باعتبار مساهمته في تنمية الناتج الداخلي الخام، وقد تم وضع العديد من التدابير لتحسين حكمة الاستثمار وضمان نجاعته.

ما هي إستراتيجية الحكومة في تدير الاستثمار العمومي في أفق تحسين النجاعة؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر الاستثمار العمومي بمثابة فكرة وإنجاز للسياسات العمومية الحكومية التي تعزز القيام بها، والتي تروم من خلالها تحقيق أهداف ضمن برامجها.

لذلك، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن التدابير التي تتخذونها من أجل إنجاح هذا الاستثمار العمومي لإنجاز هذه السياسات؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الفريق الحركي المحترم، عندو سؤال في نفس المحور، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يلعب الاستثمار العمومي دورا طلائعيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، لكن إشكالية سوء التوزيع المجالي والجهوي لهذا الاستثمار يعيق مسار التنمية المنشودة.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي

إعادة التخطيط الإستراتيجي للسياسات القطاعية وتكوين الرأسمال البشري، بما يساهم في تموقع أفضل للمغرب على مستوى سلاسل القيم الأكثر دينامية وخلق لفرص الشغل عبر توجيه الاستثمار والتكوين نحو قطاعات مستقبلية واعدة، على سبيل:

الروبوتية (la Robotique)، الذكاء الاصطناعي، (Blockchain)،
(Biotechnologie)، (Nanotechnologie)، الطاقات المتجددة،
الاقتصاد الأزرق، الاقتصاد الأخضر، صناعات الأدوية، البحث الزراعي،
الصناعات الغذائية وما يشبههم.

وموازاة مع ذلك يجب العمل على خلق شعب وتخصصات جامعية مرتبطة بهذه القطاعات الإستراتيجية المستهدفة وتكوينات مهنية ملائمة من خلال إشراك القطاع الخاص في سافلة التخطيط، للاستجابة المثلى لتوفير المهارات اللازمة.

ولتحقيق هذه الأهداف، يجب اعتماد سياسة إرادية ترتكز على الابتكار ككون مركزي في النموذج التنموي، للرفع من إنتاجية اقتصادنا وتهيئته من خلال حمولة تكنولوجية مبتكرة، إضافة إلى تنوع المنتج، حتى تتفادى تموقع المغرب ضمن الدول ذات الدخل المتوسط، لا نريد أن نكون ضمن الدول ذات الدخل المتوسط.

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تشجيع الابتكار والبحث العلمي على مستوى القطاع الخاص، عبر منح المقاولات التي تخصص جزءا من نفقاتها للبحث العلمي والتقني والتكنولوجي من إعفاء جزئي للضريبة على الشركات (Crédit Impôt) من جهة، ومن خلال بناء شراكات بين القطاع العام والخاص، مع إشراك الوسط الأكاديمي والمؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص المعنية من جهة أخرى.

تلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بعض الأفكار والمقترحات التي أردنا في فريقنا تقاسمها معكم، بما يساهم - نظن - في تحسين نجاعة الاستثمارات العمومية وتحقيق أهدافها.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم على احترام الوقت.
الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل الاستثمار العمومي اختيارا إستراتيجيا للدولة، وذلك نظرا للدور

المواطنين لتدارك العجز الاجتماعي والخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية والمرافق الاجتماعية الأساسية، وهو ما يستدعي ضرورة إعمال قواعد الفعالية في تنفيذ الاستثمارات العمومية من خلال اعتماد عوامل النجاعة على مختلف المستويات.

نقدم لكم بعض المقترحات للتفكير، السيد رئيس الحكومة:

أولا، على مستوى الرأس المال البشري، وذلك من خلال توجيه الإنفاق العمومي نحو القطاعات التي تساهم في تعزيز الرأسمال البشري كمحدد أساسي لنجاعة الاستثمارات العمومية، بما يمكن من الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ومواجهة تحديات العولمة، مع ملاءمة التعليم والتكوين مع الحاجيات المستقبلية للاقتصاد الوطني؛

ثانيا، تعزيز الحكامة وتحسينها على عدة مستويات، وفي هذا الإطار نؤكد أن نهج شراكة فاعلة بين القطاع العام والخاص من شأنها توفير الخبرة والكفاءة اللازمتين لقيادة وتنفيذ مشاريع الأوراش الكبرى وكذا إيجاد حلول مناسبة لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار شراكات متكاملة، من شأنها المساهمة في تخفيف المديونية العامة للدولة وتقوية النسيج المقاوالاتي للقطاع الخاص.

كما أن قواعد النجاعة في مجال الاستثمارات العمومية تستلزم كذلك إعمال الانتقائية وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات وأنشطة ذات إنتاجية ومردودية أعلى، وبالتالي ذات وقع كبير على نسبة النمو، وفق رؤية توازن بين تأهيل التراب الوطني من خلال مشاريع البنيات التحتية ومواصلة تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقادرة أساسا على التصدير وخلق فرص الشغل المستدام؛

ثالثا، تجديد الإطار المؤسسي والقانوني والميزانياتي الذي تندرج ضمنه الاستثمارات العمومية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن القانون التنظيمي لقانون المالية يتيح البرمجة المتعددة السنوات لمشاريع الاستثمارات وربط الاستثمار العمومي بالنجاعة عبر مؤشرات قياس دقيقة، إلا أنها لم يتم استثمارها واعتمادها بشكل كافي.

ومن أجل إعطاء نفس جديد للتحويل البنوي للاقتصاد الوطني يجب العمل على تبني جيل جديد من الإصلاحات عبر:

أولا، إعمال التجانس بين السياسات العمومية والعمل على الرفع من مستوى التقائية مختلف البرامج القطاعية لتعبئة فعالة لمختلف الموارد، نذكر منها المالية، العقارية، البشرية، المائية إلى آخره، من أجل جاذبية مثلى وتوجيه صائب للاستثمارات العمومية؛

ثانيا، تعزيز العوامل القادرة على توليد الآثار الإيجابية للاستثمار على مستوى مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

لإنتاج هذه التحولات البنوية للاقتصاد الوطني، يجب في نظرنا اتخاذ مجموعة من الإجراءات المواكبة، نذكر منها:

ثالثا، لماذا تظل الإنجازات ضعيفة لا تتجاوز 68.5% في الميزانية العامة و64% بالنسبة للمؤسسات العمومية والمقاولات؟

رابعا، إن نسبة كبيرة من اعتمادات الاستثمار في الميزانية العامة ليست لها مواصفات الاستثمار ولا تساهم في التشكيل الإجمالي للرأس المال الثابت، مثل نفقات إعادة هيكلة المقاولات والمنشآت العامة وتصفية ديونها.

خامسا، معظم الاستثمارات العمومية توجه إلى مشاريع البنية التحتية التي تتطلب مردوديتها وقتا طويلا.

سادسا، لماذا لم يكتسب الاستثمار العمومي النجاعة الضرورية لتوطين مجال السياسات القطاعية، ولم يلعب دوره في تقليص التفاوتات الجهوية وتعزيز المساواة في الفرص المحلية بين القرى والمدن بين العائلات والأقاليم داخل نفس الجهة وبين الجهات؟

سابعا، تظل الشركات الأجنبية هي الأكثر استفادة من الاستثمارات العمومية والخاصة على حد سواء، رغم ضعف مساهمتها التي لا تتجاوز كما ذكرنا 3% من مجموع الاستثمارات الخاصة المحدودة في نسبة 17% من مجموع الاستثمارات ببلادنا.

هذه هي تساؤلاتنا السيد رئيس الحكومة والتي نتمنى أن تكون مدخلا مباشرا لتقييم موضوعي شفاف وصرح لمدى نجاعة الجهود الاستثمارية العمومية للحد من البطالة والفقر وتوفير الشغل وتحقيق النمو المستدام وتمتع الاقتصاد الوطني.

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

آخر سؤال في هذا المحور لأحد المستشارين، السيد عبد اللطيف أعمو والسيد عدي شجري. السيد عبد اللطيف أعمو تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

يقال بأن الحكومة أوقفت الاستثمارات في الجهات التي عرفت إقلاعا حقيقيا قبل سنة 2011، هل هذا صحيح؟ ولكن النتيجة أن هاته الجهات تعرف أوضاعا جد مضطربة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا كذلك. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن السيد رئيس الحكومة المحترم تفضلوا للإجابة على هاذ المجموعة المترابطة من الأسئلة.

الريادي الذي يلعبه كقاطرة للنمو الاقتصادي، وهو رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن لأي كان إنكار الدور الكبير والمجهودات الملحوظة التي بذلها المغرب لتقوية وتعزيز الاستثمارات العمومية، حيث ارتفع حجم الاستثمارات العمومية إلى 195 مليار عوض 71 مليار سنة 2006.

وهذا ما جعل المغرب فعلا يصنف ضمن الدول التي تسجل معدلات استثمارية عالية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتحقيقه لنسبة فاق 30% من الناتج الداخلي الخام، لكن، السيد رئيس الحكومة، وكما أكدتم خلال لقاء حفل الافتتاح لورشة دولية حول: استثمار عمومي ناجح من أجل تنمية تراجية مندمجة ومستدامة بالمغرب، أنه من الضروري تحديد الممارسات الجيدة وتجسيدها بغرض تجنيد المؤسسات العامة الحسائر التي تتكبدتها عبر الاستثمار في مشاريع ضعيفة المردودية.

وقد أكد تقرير المجلس الاقتصادي كذلك والاجتماعي لسنة 2017 ما يلي:

تتجلى محدودية النموذج التنموي الحالي أيضا على مستوى الاستثمار، والذي يتسم بضعف الفعالية رغم تسجيله لمستويات مرتفعة، حيث يبلغ المعامل الحدي لإنتاج الرأس مال 8.5 إيكور، وهو وضع يقتضي ضرورة الانكباب على النهوض والاستثمار في القطاعات ذات قيمة مضافة أعلى وتلك التي لها القدرة على توليد الآثار التبعية الغير مباشرة على مستوى باقي فروع الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

لا نريد من إبراز هذه المعطيات أو الاعتماد على تقارير مؤسسات الحكامة الوطنية وحتى الاستعانة أحيانا بدراسات وتقارير دولية، إلا أن نمارس دورنا من داخل الأغلبية الحكومية في النصح والتنبيه والاستعانة بآراء هذه التقارير للوقوف على ثغرات السياسات العمومية في مجال الاستثمارات العمومية ومدى نجاعة هذه السياسات وقدرتها على بلوغ أهدافها التنموية والاقتصادية والاجتماعية، فأنتم تعلمون السيد رئيس الحكومة أن الاستثمار الخاص لا يساهم إلا بنسبة 17% ولا يساهم الاستثمار الأجنبي إلا بنسبة 3% في التشكيل الإجمالي للرأس مال الثابت، وتتوجه هذه الاستثمارات الخاصة إلى قطاعات محدودة في البناء والأشغال العمومية والعقار، ويبقى الاستثمار العمومي هو المعول عليه الرئيسي لتحقيق النمو والإقلاع الاقتصادي ومواجهة التحديات الاجتماعية، من فقر وبطالة واختلالات مجالية وتراجية واجتماعية.

هناك عوامل عديدة تؤكد ضعف مردودية الاستثمار العمومي، وقدّمها لكم السيد رئيس الحكومة في صيغة مجموعة من التساؤلات.

أولها لماذا لا يساهم الاستثمار في امتصاص البطالة؟

ثانيا، لماذا ساهمت المقاربة الحكومية المعتمدة في مجال الاستثمار في توجيه الرأس مال نحو نشاطات أقل إنتاجا للقيمة المضافة ولمناصب الشغل؟

معدل تنفيذ الاستثمار بالنسبة للميزانية العامة قفز من 62% سنة 2013 إلى 78% سنة 2017، وهو ما يعني أن معدل تنفيذ الاستثمارات العمومية في الميزانية العامة تقدم بما يساوي 17% نقطة من 2013 إلى 2017، وهذا الرقم وهذه المعلومات يمكن تلاقوه، لأن كما تعرفون وقت ما جاب السيد وزير المالية قانون المالية كيجيب معه عدد من الوثائق، من بينها هذه الوثيقة المهمة، مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار، وفيه جميع المعطيات بما فيها نسبة تنفيذ الاستثمارات العمومية.

كما عرف معدل ترحيل الاعتمادات تحسن ملحوظ، حيث انتقل من 84% سنة 2013 إلى 86% سنة 2017، مسجلا بذلك انخفاض سنوي يقدر ب 19% خلال 4 سنوات الأخيرة، مما يعني تحسن هو نتيجة لتحسن نسبة الإنجاز والتنفيذ للاستثمار العمومي.

إلا أنه من الرغم من هذه الجهود المبذولة تظل نجاعة الاستثمارات العمومية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي أقل مما هو منتظر، وفي هذا صدرت عدد من الدراسات، ووجدت عدد من التقارير، وكان مجال نقاش عمومي في عدد من الندوات، ومن هنا أصدرت المندوبية السامية للتخطيط في يناير 2016 دراسة بشأن تراكم الرأسمال المادي بالمغرب، وأشارت فيه إلى ضعف مردودية الاستثمار العمومي كمحرك للتنمية وإلى أن ضعف مردودية الاستثمار العمومي هو أمر بنوي منذ تقريبا أو على الأقل منذ سنة 2006-2007، وذلك من خلال تحليل المعامل الحدي للاستثمار الذي يسمى معامل (ICOR) الذي يقيس مدى فعالية استعمال الرأس المال، وقد سجل هذا المعامل بالنسبة للمغرب ما قيمته 7.2 نقطة سنة 2014، مما يعني أن نقطة إضافية في النمو تتطلب زيادة بقيمة 7 نقط في الاستثمار العمومي، وهذا معدل مرتفع في المغرب مقارنة بالبلدان الأخرى.

نشير إلى أن كوريا الجنوبية المعامل عندها 2.9% فقط، وإسبانيا 5.7% أي بالنسبة لإسبانيا 5 النقط إذا تزايدت 5.7 يعني 6 النقط إذا تزايدت في الاستثمار العمومي اللي تتعطينا واحد النقطة في النمو، بينما المغرب خاصنا يزيدو 7.2 نقطة عاد كيطينا نقطة من 6 حتى ل 7 راه ماشي بزاف في الحقيقة، ولكن 1 راه مهم جدا، نقطة واحد في الاستثمار العمومي مهمة، وهو ما يستلزم أن نحسن فعالية الاستثمار لتحقيق أهداف النمو.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة ضعف مردودية الاستثمارات العمومية ببلادنا لا يهم الحكومة وحدها، بل الأمر يتعلق بإكراه بنوي - كما قلت - تعاملت معه الحكومات المتعاقبة، وتحاول هذه الحكومة من جهتها إيجاد أجوبة مناسبة له.

وفي الواقع نلاحظ أن مؤشر إيكور قد زاد بشكل مطرد منذ خطة التقويم الهيكلي في نهاية التسعينات لأن الخبراء كيتسمو المغرب ل 3 حقب ما قبل التقويم الهيكلي، وما بعد سنة 2000 تقريبا، 3 ديال المراحل، المرحلة الأولى، كان التأثير ديال أي استثمار عمومي عالي جدا، المرحلة الثانية

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أريد في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على التفضل بطرح هذا السؤال الهام المرتبط باستراتيجية الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته.

وبطبيعة الحال، كما تعرفون، لا يخفى وكما قلتم جميعا الدور الحيوي والمهم في الاستثمار العمومي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وكذلك لا يخفى الدور المهم للاستثمار العمومي في تحسين شروط الإنتاج عموما، شروط تطور المقاولة الوطنية، شروط تحفيز الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي، شروط تحفيز الإنتاج، وبالتالي التسويق والتصدير، إذن الاستثمار العمومي عندو دور مهم.

ووعيا من الدولة ومن الحكومات المتعاقبة بكل صراحة بدور هذا الاستثمار العمومي، فقد ارتفع ارتفاعا مضطردا على مدى السنوات، سنة بعد سنة هناك ارتفاع للاستثمار العمومي، وكان هذا الاستثمار العمومي، الاستثمار العمومي بطبيعة الحال كنعينو به الاستثمار ديال الحكومة والإدارات واستثمار المؤسسات العمومية واستثمار الجماعات الترابية، والاستثمار العمومي يشمل كل هذا، وقد ارتفع نسبة الاستثمارات بمجموعها العمومي والخاص، من 16.5% سنة 2011 إلى 30% و 31% من الناتج الداخلي الخام سنة 2019، مما جعل المغرب يتبوأ مكانة رفيعة بين البلدان ذات أعلى معدلات استثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

والملاحظ أنه في السنوات الأخيرة كان هناك نقاش عمومي صريح، ولكن أيضا نقاش عمومي مفيد ومهم جدا حول مدى نجاعة هذا الاستثمار العمومي، فبلادنا رغم وجود هذا الاستثمار في هذا المستوى لا يزال لم يصل إلى تحقيق معدلات نمو عالية ومطرده تساهم بشكل نوعي في توفير فرص شغل كافية للشباب وفي الرفع من مستوى عيش السكان عموما بالطريقة المرضية لجميع الفئات.

وفي البداية لا بد أن أشير إلى بعض المعطيات بشأن الاستثمارات العمومية، ذلك أن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن الجهود الاستثمارية تضاعفت خلال العقد الأخير، فارتفعت من 90 مليار درهم سنة 2007 إلى 195 مليار درهم سنة 2019، يعني في 10 سنين.

وعلاوة على ذلك، فإن كما قلنا إجمالي معدل الاستثمار العام والخاص بجوج باش نعاود هذه القضية خلال العقد الأخير يتجاوز اليوم 30% من الناتج الداخلي الخام، مما جعل المغرب يتبوأ المرتبة التي تحدثنا عنها منذ قليل، لكن بالموازاة، على عكس ما قال أحد السادة المستشارين المحترمين،

الأولوية لتلك التي هي موضوع اتفاقيات وطنية ودولية موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله، أو مبرمة مع مؤسسات دولية أو دول مانحة؛

- ثانيا، مواصلة الجهود لاستكمال المشاريع التي توجد قيد الإنجاز والحرص على الإسراع في هذا المجال؛

- ثالثا، الحرص على توفر المشاريع المبرمجة على دراسات قبلية جاهزة، تحدد بشكل دقيق المردودية الاقتصادية والاجتماعية للمشروع المزمع إنجازه وكذلك تحديد الكلفة ومدة الإنجاز وآليات التمويل وغيرها؛

- ونحرص على أن تؤدي إلى تحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات؛

- خامسا، السهر على أن تعطى الانطلاقة الفعلية لهذه المشاريع في آجال معقولة، بغية تحقيق أهدافها وآثارها؛

- سادسا، التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية، وذلك في إطار احترام المقتضيات المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة، وأتم تعرفون قضية العقار وإشكالياته وتعبده في بلادنا، وأن هذا الإشكال يضرب أطنابه في الزمن، ماشي حديث اليوم، ولكن الحمد لله هناك جهود لأن نجد حلول لهذا.

ثانيا، تعزيز آليات تنوع الاستثمارات العمومية، وفي هذا المجال تم إحداث خلية خاصة لتنوع مستوى تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية، وذلك بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، عندها عدد من المهام، فهي تجمع كافة المعطيات، تجمع كافة المعلومات المرتبطة بتقدم المشاريع خلال العشرة أيام التي تلي كل شهر، أي بداية كل شهر، وذلك وفق نماذج محددة وحددت لها فيها عدد من المعايير وطورت نظام معلوماتي مفتوح على كل القطاعات والمؤسسات العمومية والوزارات من أجل تمكينها من تعبئة المعطيات التي عندها. برمجة اجتماعات دورية مع جميع المتدخلين لرصد مدى تقدم إنجاز هذه المشاريع.

وأخيرا إعداد تقارير دورية حول تقدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية وهذا الخلية تتلعب واحد الدور مهم لأن نتعطينا واحد الرؤية واضحة حول كيف تتقدم هذه المشاريع.

ثالثا، إرساء إطار موحد لتدبير الاستثمارات العمومية، وهذا حتى هو جديد ومهم في التدبير ديال الاستثمارات العمومية، الإطار كيتسمى، إطار موحد لتدبير الاستثمارات العمومية (système de gestion des investissements publics) وبم هذا الإطار مختلف الجوانب القانونية والمؤسسية والميزانية والمعلوماتية والتواصلية من خلال توفير الأدوات اللازمة وذلك بغية التتبع والتدبير الأمثل للمشاريع المقترحة للتمويل العمومي.

فإذن هناك عدد من الإجراءات التي تمت في هذا المجال وخصوصا على المستوى المؤسسي، والوحدة التي تحدثنا عنها من خلال إيجاد بنك من مختلف المشاريع التي كتم متابعة هذه المشاريع.

كان منخفض جدا، المرحلة التالية من سنة 2000 إلى اليوم كان متوسط ومتنح، إذن هذا هو عموما وفيه عدد من المعطيات، يمكن أن نجد هذا في تقرير المندوبية السامية للتخطيط وأيضا في تقارير أخرى.

ووعيا من الحكومة بأهمية الرفع من مستوى حكمة الاستثمار العمومي، فقد عملت على إجراء تقييم حول تدبير الاستثمارات العمومية في متم سنة 2017، أفضى إلى اعتماد جملة من التوصيات من أبرزها، وهي توصيات أيضا تتداخل مع توصيات المندوبية السامية للتخطيط في التقرير الذي أشرنا إليه:

1- ضرورة رفع مستوى تعزيز، تنسيق وقيادة إجراءات الاستثمار العمومي، خاصة عن طريق إحداث بنية مكلفة بالاستثمار العمومي بمديرية الميزانية؛

2- ضرورة وضع أدوات ومناهج مشتركة بين مختلف القطاعات لتسهيل القيادة المركزية لإدارة الاستثمار العمومي؛

3- تقييد إدارة المشاريع، يكون عندنا مراجع معيارية موحدة بهدف ضمان تنفيذ أمثل للمشاريع الاستثمارية وكذا ضمان المردودية والنتائج وكذا ضمان التقييم المتوازن؛

4- تعزيز قدرات الفاعلين الوزاريين من أجل تطوير مهارات متجانسة وملائمة لتسيير المشاريع الاستثمارية؛

5- تحسين تقنيات تدبير مخاطر مشاريع الاستثمار؛

6- تعزيز الوثائق الميزانية لتتبع مقروئية وشفافية تنفيذ ميزانية الاستثمار.

لكن أيضا خلصت دراسات أخرى إلى أهمية عدد من التحولات البنيوية والإصلاحات الضرورية، سآتي إليها بعد قليل، وهي التي نشغل عليها اليوم، لأنها إن شاء الله ستؤدي في المدى القصير والمتوسط إلى تحسين مردودية الاستثمارات العمومية.

الآن أين بدأنا في ورش تحسين مردودية و نجاعة التدبير الاستثمارات العمومية؟

يمكن أن أثير هنا إلى ما يلي:

أولا، تجويد التدبير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، وذلك عن تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية، والذي يعد واحد التتبع لمقاربة إصلاحية تدريجية وتشاورية لأدوات التدبير الميزانياتي، تروم ترسيخ ثقافة الإنجاز في مجال بلورة تنفيذ وتتبع السياسات والبرامج العمومية والاستراتيجيات القطاعية في أفق تعزيز نجاعتها واتساقها.

وقد تم تكريس هذا التوجه في إطار مذكرة توجيهية لرئيس الحكومة حول إعداد ميزانية 2019، من خلال إرساء مبادئ عامة للتدبير الميزانياتي للرفع من فعالية ونجاعة نفقات الاستثمار، وذلك كما يلي:

- العمل على تسريع وتيرة تنفيذ برامج ومشاريع الاستثمار، مع إعطاء

عمومية ذات جودة وتنافسية عالية، ذلك أن الدول التي حققت قفزة في مجال نجاعة الاستثمار العمومي هي التي طورت هذه الآلية ديال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بطبيعة الحال القطاعات الاستراتيجية والأمور اللي هي أساسية هاذيك ستحتفظ بها دائما الدولة كاملة، ولكن احنا نتحدثو على عدد من المجالات اللي كانت تستثمر فيها الدولة، والتي يمكن أن تكون في شراكة مع القطاع الخاص.

وأريد أن أؤكد أن هذا الأمر لا يتعلق بتراجع الدولة أو انسحابها من مسؤوليتها في مجال الاستثمار العمومي، بل هو اختيار إرادي نعتبره مدخل أساسي لتعزير هذا الاستثمار وضمان ديمومته وتحسين حكامته والرفع من فعاليته، وأعتقد أن هذه الشراكة بين القطاع العام والخاص إذا تم تنفيذها كجزء من استراتيجية مدروسة جيدا يمكن أن تكون أداة فعالة في هذا المجال.

ومن أجل تحسين الإطار القانوني لهذه الشراكة، ولا سيما بالنظر إلى قلة المشاريع التي استفادت من هذه الآلية في السابق، بالرغم من الإمكانيات الكبيرة المتاحة للمغرب في هذا المجال، فقد صادق مجلس الحكومة على مشروع القانون 46.18 القاضي بتعديل القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسيتمكن هذا التعديل من معالجة بعض الإشكالات المتعلقة ببطء تفعيل الشراكة بين القطاعين، ويجعلها أكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين ويعطي نفس جديد، ديناميكية جديدة في هاذ الورش المهم جدا، وسيحال هذا المشروع القانون على البرلمان إن شاء الله في الأسبوع أو الأسبوعين المقبلين.

6- تعزيز التقائية السياسات العمومية، وهذا واحد الورش اللي اعطيناه اهتمام منذ البداية، احنا تحدثنا على أن من بين النقص اللي كايين في السياسات العمومية وفي الاستراتيجيات القطاعية عندنا هو قلة الالتقائية، ولذلك أعطينا اهتمام كبير لهذه الالتقائية، ومن أجل ذلك: أولا، نعمل على وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع تقييم السياسات العمومية؛

ثانيا، نعمل على إرساء آليات عملية لتنزيل البرنامج الحكومي من خلال وحدات تتبع متخصصة؛

ثالثا، سنعمل على إحداث لجنة وطنية لتنسيق وتقييم السياسات العمومية يرأسها رئيس الحكومة بصفته رئيس الإدارة والمسؤول عن التقائية برامجها، وتسهر على تنسيق السياسات العمومية.

هذا المحور الأول، المحور الثاني مرتبط بالتدبير الترابي للاستثمارات العمومية، ذلك أنه الدراسات جميعها بينت أن بقدر ما كترفعو درجة نسبة الاستثمار الترابي بقدر ما نرفع نجاعة الاستثمار، وبقدر ما نرفع درجة الاندماج، وبالتالي نقلص الفوارق الجالية، وهذا أضحي هدفا استراتيجيا بالنسبة لنا، ومن هنا نعمل على إنزال أو تنزيل جملة من الإصلاحات الجوهرية، تصب في اتجاه تعزيز التدبير الترابي للاستثمارات العمومية،

رابعا، تحسين آلية تنفيذ الاستثمارات العمومية في مجال التجهيزات العامة، وهذا جاء فكرة من واحد القضية أنه عندنا مثلا أطر تربوية في التعليم بما فيهم المديرين الإقليميين، المدرء ديال الأكاديميات، المدرء ديال المؤسسات التعليمية، هذو المهمة ديالهم والمسار ديالهم هو تربوي وبيداغوجي بالأساس، ولكن بعض المرات تنبداو نعطيوهم واحد المسؤولية ديال البنائات كيفاش غادي يديرو، التخطيط لها، المتابعة ديال البنائة والشركات إلى آخره، مما يشغل كاهل هؤلاء ويجعلهم عندهم وظيفة بيذاغوجية باش يتابعو التعليم وعندهم ثاني تنبداو خصهم بتتبعوا بهاذ البناء وهاذ الشي وهي ماشي من التخصصات ديالهم بكل صراحة وهاذ الشي في جميع القطاعات، في الصحة نفس الشيء، مختلف القطاعات.

فلذلك لتطوير واحد الجهاز خاص بتنفيذ هذه المشاريع ومتابعها تم إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، وهي موضوع مشروع القانون رقم 48.17 الذي صادق عليه مجلس النواب ويوجد قصد المصادقة لدى مجلسكم الموقر والذي يعد بدوره مدخلا هاما، مجلسكم الموقر صودق عليه صافي مزيان، صودق عليه لديكم شكرا جزيلنا شفتو راهها انتوما دائما نقول راه شركاء، بالإجماع، شكرا جزيلنا.

إذن هاذ الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة ستكون بإذن الله مدخل هام لتحسين حكمة الاستثمارات العمومية غادي يولي عندنا واحد الجهاز متفرغ متخصص من الناس اللي هذا هو خدمتهم، وهذا هو التكوين ديالهم وهذي هي الخبرة ديالهم، لاسيا في مجال إنجاز البنائات الإدارية.

فهذا القانون أناط بالوكالة محمة صاحب المشروع المنتدب فيما يتعلق بإنجاز التجهيزات العامة في إطار تعاقد مع إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام والمقاولات العمومية والهيئات المعترف لها بصيغة المنفعة العامة، وهذا سيساهم إن شاء الله في تخفيف العبء عن القطاعات الأخرى التي هي تريد أن تتفرغ لمهمتها وهذي دير محمة ديالها وإن شاء الله غادي يكون هذا غادي يساهم بواحد الدور كبير جدا في نجاعة الاستثمار العمومي وخصوصا من حيث القيمة ديال الاستثمار ومن حيث الجودة ديال الاستثمار ومن حيث السرعة في الإنجاز، إذن هناك أمور الآن إن شاء الله بإذن الله غيتحسن في القريب بإذن الله.

خامسا، وهذا أيضا محم، وأنا أشكر السيد المستشار عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لأن عطاني خارطة الطريق هي هاذي، ذاك الشي كاع اللي قلتي راه الحمد لله موجود في العرض الذي أقدمه.

سادسا، هي تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ذلك أن احنا نعتبرو أن هذه الشراكة مدخل أساسي لتعزير الاستثمار العمومي والرفع من مردوديته، وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص في إنجاز عدد من المشاريع التنموية، التي يمكن أن تكون موضوع شراكة بين القطاعين، والتي من شأنها أن تساهم في تعزيز البنائات التحتية الضرورية وتقديم خدمة

إلى حد الساعة كملنا 7 الجهات التي قمنا بها، كان الهدف منها هو الاطلاع مباشرة على تقدم عدد من المشاريع والتحكيم بين عدد من القطاعات التي تتدخل في تلك المشاريع والاستماع إلى المنتخبين في تلك الجهات.

إذن، معشر السيدات والسادة، هذه عموماً أهم الإصلاحات الجوهرية وبطبيعة الحال نعول على إتمام هذه الإصلاحات الجوهرية التي أشرت إليها في رفع نجاعة الاستثمار العمومي ورفع قدرته على إنتاج التنمية والثروة، وبالتالي رفع نسبة النمو وبالتالي على إنتاج أو إحداث مناصب شغل في مستوى الانتظارات، وبطبيعة الحال الاستثمار العمومي غادي يبقى ديمياً يقوم بالدور ديالو، لأن الأخت الكريمة أشارت إلى أنه واحد المسألة يجب أن ننتبه إلى الاستثمار العمومي، المغرب اختار واحد الاختيار وهو الاستثمار في البنيات الأساسية تكون أولوية، عندنا أكبر سلسلة ديال الطرق السيارة تقريبا في إفريقيا، عندنا أكبر شبكة ديال السكك الحديدية في إفريقيا، المغرب الأول من حيث البنيات التحتية في إفريقيا، المغرب الأول من حيث اللوجستيك في إفريقيا، هذه كلها أمور أعطاها المغرب اهتمام، وهي مشهد ماشي فقط هذه الحكومة، عندنا سنتين ما يمكنش نحققو هاد الشي ولكن احنا دعمنا هذه الاستراتيجيات وقوانينها.

وكما قالت الأخت الكريمة صحيح عندما ننتج واحد الطريق سيار ونوصلوه لواحد المنطقة هو مهم لهذيك المنطقة تنمويا على المدى المتوسط، ولكن هو لا ينتج مناصب الشغل بعد إنجازها، ولكن هو ضروري، لأن هو اللي غادي يشجع المستثمرين يمشيو لهذيك المنطقة وغادي يشجع الحركة الاقتصادية في هذيك المنطقة، وعلى إثر هاديك الحركة الاقتصادية ستنج بعدها مناصب الشغل، والموائئ نفس الشي، ودائماً أعطي بالنسبة للمنطقة الشرقية اللي الحمد لله وهذه إستراتيجية تدارت انطلاقاً من عملية التفكير منذ سنوات تدار الطريق السيار، الآن كيتدار ميناء ديال الناظور المتوسط، وغادي تدار سكة حديدية لميناء الناظور المتوسط باش تربطها بالسكة الحديدية الموجودة، غادي يدار طريق سيار باش يربطها بالطريق السيار الموجود، هذا كله هو اللي غادي يعطي واحد الديناميكية اقتصادية في المستقبل للمنطقة الشرقية.

إذن هناك توجه، هناك إستراتيجية تحتاج إلى شيء من الوقت، بكل صراحة تحتاج إلى شيء من الوقت لأن هذه البنيات الثقيلة تحتاج إلى الوقت في إنجازها، لكن هي رؤية وإن شاء الله غادي يكون عندها التأثير ديالها في المستقبل.

إذا استطعنا في مجال اللاتمرکز نكمو الإصلاح ديالنا ديال اللاتمرکز واستطعنا ثانياً في مجال الشراكة قطاع عام قطاع خاص نخرجو مشروع القانون الجديد اللي نتمنى أن يجال على البرلمان في القريب ونخرجوه في القريب جداً باش نحركو به هذه العجلة ديال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص اللي هما جوج ديال الإصلاحات جوهرية بنوية التي يمكن أن تعطي دفعة لنجاعة الاستثمار، سواء الاستثمار العمومي أو الاستثمار

وبطبيعة الحال الورش الأول فيها هو تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري الذي، الحمد لله، تمكنا بدعم من جلالة الملك القوي جداً، ويتفاعل إيجابي بين مختلف القطاعات الحكومية من أن نخرجه وصادق عليه مجلس الحكومة منذ 6 أشهر أو 5 أشهر ودبا الآن في المراحل النهائية للمرحلة الأولى، التي هي وضع التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري بمختلف القطاعات، بعد وضع التصاميم المديرية، وغادي تكون عندنا خريطة غادي نطلقو إن شاء الله إلى المرحلة الموالية التي هي البدء في نقل الاختصاصات من الإدارة المركزية إلى الإدارات الجهوية، هذا ما غادي يمكننا من التدبير الجهوي، وهو غادي يرفع درجة الالتقائية لأن الالتقائية في الجهة ماشي هي مجال الالتقائية مركزي، الالتقائية في الجهة هي أقرب إلى التراب وإلى حاجيات المواطنين والمواطنين وإلى الجماعات الترابية. هذا غادي يرفع لنا هذه الدرجة.

ثانياً، غادي تلقى الجهة ستجد أمماً مخاطب يمكن أن يتخذ القرار، يمكن أن يوقع الاتفاقيات بلا ما خاصنا نرجعو للمركز ونطلعو ونهبطو هو يضع الوقت ويضع الجهد في أحيان كثيرة يضع حتى هذيك الاتفاقيات نتيجة التعاقد، وهذا متفهم، فذلك نحن الآن سنشرع إن شاء الله في التنزيل الفعلي لهاد ميثاق اللاتمرکز الإداري، ربما في السؤال هنا أشرنا تحدثنا عن هاد ميثاق اللاتمرکز الإداري، هنا في مجلس المستشارين والمراحل ديال التنزيل ديالو وفين وصلنا.

ثانياً، دور مخططات التنمية الجهوية في التوزيع الترابي للاستثمار العمومي حتى هي عندها دور مهم، وتم إيلاء أهمية خاصة لتسريع المصادقة عليها وتنزيلها؛

ثالثاً، الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، أريد هنا أن أشير أولاً إلى أن إحداث الوكالات، وكالة إنعاش والتنمية الجهوية منذ سنة 1996 وهي ثلاث وكالات اليوم، والأولى فيها كانت وكالة تنمية الأقاليم الشمالية ثم ديال الشرق، ثم ديال الأقاليم الجنوبية، كان قفزة مهمة لنجاعة الاستثمار العمومي، لكن اليوم احنا عندنا الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، والتي تدخلها يهدف إلى إعطاء دفعة نوعية لورش الجهوية المتقدمة، وذلك من خلال تمكين مجالس الجهات من تنزيل برامجها التنموية وضمان ظروف نجاح نقل الصلاحيات لفائدة الجهات.

وفي هذا الإطار عملت وزارة الاقتصاد والمالية في تعاون تام مع وزارة الداخلية على ضمان مواكبة مقربة لهذه الهيئات خلال مرحلة بداية اشتغالها، والتي واجهتها بعض التحديات في البداية؛

رابعا، اعتماد مقاربة جديدة لتتبع الأوراش التنموية الجهوية، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية في المجلس الوزاري المنعقد في 25 يناير 2017، تم اعتماد مقاربة جديدة تمكن من تتبع الأوراش والبرامج الاستثمارية التنموية الجهوية والمحلية لتعزيز مردوديتها بصفة منتظمة وناجعة والتقدم بالوتيرة المطلوبة في الإنجاز، واتخذت عدد من الإجراءات في هذا المجال؛

خامساً، التواصل المباشر مع الجهات ذلك أن زيارة الجهات التي قمنا بها

ديال التطور، واحد النوع ديال القفزة، إذن يجب بأن المشاكل أن تحل في حينها.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، يجب ربط هاذ المشاريع ديال الاستثمار العمومي فيما يخص المردودية والنجاعة، خاص المردودية والنجاعة بكل صراحة لأن هناك لامبالاة من طرف الحكومة، لأن نعطيك مثل، السيد رئيس الحكومة، هناك مستثمر أجنبي تقدم في عهد الحكومة السابقة إلى السيد وزير النقل باش غادي يعمل واحد الميناء في ما يخص الصيانة ديال البواخر، ولكن هنا واحد التساؤل اللي كنبغيو نشيرو لكم، السيد رئيس الحكومة، لأن الجواب اللي كان ديال الوزير آنذاك، يجب أن يكون هاذ المشروع في المحمدية، احنا مع العلم بأن هاذ المستثمر كان عندو الزبناء ديالو يبرون على البحر الأبيض المتوسط، ويطلب من مدن ديال المغرب اللي غادي تكون في البحر الأبيض المتوسط، هنا كقول، السيد رئيس الحكومة، واش هاذ الوزير ديال الشعب المغربي ديال حكومة صاحب الجلالة أو لا ديال مدينة معينة؟ لأن جعل بأن هاذ المستثمر آنذاك في الوقت ديال المشاكل اللي كان كنعرفها الجارة ديالنا الشقيقة ديالنا تونس، مشي لتونس عمل هاذ الاستثمار، مع العلم كان هناك الاستقرار احنا السياسي والاقتصادي إلى غير ذلك.

ثم هناك بعض المشاكل السيد رئيس الحكومة، اللي خاصنا نتصداو لها، خاصنا غنتصداو لها بكل صراحة وبكل شجاعة اللي كيخص تكون عندنا القدرة على تحمل المسؤولية ديالنا.

ملي تذاكرنا قبيلة على المراكز الجهوية للاستثمار، لأن بكل صراحة احنا عندنا والي ديال صاحب الجلالة على الجهة، كلما اتصلنا به كمؤسسة عمومية والجواب يكون في حينه، حتى بعض الخطرات كيكون في الاجتماعات، ولكن المدير ديال المركز الجهوي للاستثمار تعيا ما تعيط ليه، هناك اتفاقيات معنا، وعدد كبير من المشاكل اللي كنعرفو كنتخطبو فيها، ولكن ما كايش من هاذ المشاكل اللي كنعيشوها في هاذ المجال ديال الاستثمارات العمومية.

فعلا، بأن يجب تنزيل ترسانة قانونية جديدة السيد رئيس الحكومة، لأن واحد الحاجة احنا كنعطيكم حتى الحلول، وملي كنتذاكرو، كقولو بأن هناك مشاكل عديدة ومتعددة، السيد رئيس الحكومة، لأن كان هناك وعد من رئيس الحكومة السابق فيما يخص هاذ الشيء ديال الاستثمار اللي كنتذاكرو فيه أمام هاذ البرلمانين اللي كانوا حاضرين واللي طلعو جداد، وفهاد القبة هاذي أعطى فيها وعد بأن الاقتطاعات من البنوك في ما يخص هاذ الشيء ديال المستثمرين، وذلك الشيء ديال الضرائب، أعطى وعد هنا أمام وزير المالية السابق، بأن يجب ألا تقطع من الحسابات ديال المواطنين مباشرة، مع العلم بأن توصلنا الأسبوع الماضي طرحناها على الوزير في ما يخص ذاك الشيء ديال الجالية والدخول ديال الجالية اللي كقولو بأن كترحبو بهم، كانت هناك شكاوي من طبيعة الحال من طرف مواطني الجالية بأن جاو للبنك جبرو بأن تقطعت لهم المسائل ديالهم فيما يخص هاذ الشيء ديال

الخاص.

شكرا جزيلًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نتنقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، وأول متدخل في هذا الإطار عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد امحمدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

نشكركم على جوابكم على الاستثمار العمومي بكل صراحة اللي تذاكرتو فيه بزاف على القفزة النوعية اللي عرفها هذا القطاع هذا، ولكن فعلا لا ننكر بأن هناك تطور في بلادنا فيما يخص هاد الشيء ديال الموائ، فيما يخص السكك الحديدية، فيما يخص الطرق السيارة، ولكن السيد رئيس الحكومة كلما كانت هناك قفزة إلا وتكون قفزة في المشاكل.

تعرف بأن هذه الاستثمارات مشاكل عدة ومتعددة، من بين هذه المشاكل بكل صراحة اللي تنعرفها الإدارة المغربية والعقلية ديالنا هذه بالدرجة الأولى، ثم هذه المراكز الجهوية للاستثمار اللي كنتذاكرو عليها واللي كان هناك توجه ديال صاحب الجلالة نصره الله فيما يخص اتخاذ اللازم فيما يخص هاد الشيء ديال المراكز الجهوية للاستثمار، ولكن إلى حد الآن لم يكن هناك أي تغيير في هذه المراكز اللي كنتظرو من طبيعة الحال الحكومة أن تعطي البديل في هاذ المجال هذا، والتشجيع ديال المستثمرين، سواء في المجال العمومي أو في المجال الخاص اللي تذاكرتو عليه.

إذن، السيد رئيس الحكومة، هناك الاستثمار العمومي بكل صراحة في ما يخص التشجيع ديال الحكومة، يجب أن يكون هناك تشجيع من طرف الحكومة في ما يخص البنية التحتية ديال القطاع الصحي والتعليم إلى غير ذلك، لأنه هناك دبا فرص ديال إعطاء الخواص فيما يخص الاستثمار في الصحة وفي التعليم اللي كيعرف واحد المشاكل كبيرة وعديدة ومتعددة..

إلى جانب بالإضافة هناك عدد كبير من المشاريع اللي كنعرف واحد المشاكل كبيرة، السيد رئيس الحكومة، فيما يخص مشكل ديال نزح الملكية، واللي تذاكر عليه صاحب الجلالة، كما ذكرتم دبا على هاذ الميناء المتوسطي للناطور، اللي فيه وقفات احتجاجية، فيه واحد العدد كبير من المشاكل، اللي كتخط فيها المواطنين، مع الأسف الشديد بأن يجب على الحكومة أن تتحرك وأن تتحرك بسرعة، لأن المشاريع مادام قلم بأن هناك واحد النوع

العمومي رافعة لتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة، ولكن الحكومة مع كامل الأسف عجزت عن تحقيق وإنجاز الأهداف المعلنة، في ظل غياب الواقع الحقيقي للمشاريع والبرامج المسطرة في إطار الاستراتيجية الحكومية في مجال الاستثمار العمومي ووقوعها على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات، ذلك أن حصيللة الاستثمارات في القطاع العام تكشف عدم واقعية الأهداف والبرامج الاستثمارية المعلنة وتساءل جدول الأغلفة المالية المحددة ما دامت غير قادرة على الحد من الإشكاليات والمعضلات الكبرى كالفقر والبطالة والولوج للصحة ومختلف الخدمات العمومية، ومادامت عاجزة عن تقليص الهوة ما بين الجهات وما بين العالم القروي والعالم الحضري وتحقيق العدالة المجالية، ذلك أن مواطنا مغربيا يقطن في جهة محظوظة كجهة البار البيضاء-سطات يستفيد من استثمار عمومي يعادل 5 أضعاف ما يستفيد منه مواطن يقطن في جهة درعة-تافيلالت مثلا.

فما جدوى الاستثمارات والأغلفة المالية المعلنة ما دامت عاجزة عن خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل والحفض من معدل البطالة، حيث يصل عدد المعطلين إلى حوالي 1.200.000 معطل ويبلغ حوالي 17% في صفوف حاملي الشهادات دون احتساب غير المصرحين.

إن المتتبع لتطور الاستثمار العمومي، والذي يصل إلى حوالي 195 مليار درهم سنة 2019، يستغرب اليوم لضعف مردودية المشاريع الاستثمارية المبرمجة، والتي تعتبر ضعيفة مقارنة مع مثيلاتها على الصعيد الدولي والجهوي، لماذا لم تنجز الحكومة سوى 6 مليارات درهم فقط في سنتين من صندوق تأهيل العالم القروي من أصل 55 مليار درهم، علما أن سكان العالم القروي يشكلون أزيد من 70% من فقراء البلاد والأغلبية المطلقة من أميين وأغلبية المقصيين من الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية ومن الخدمات والحماية الاجتماعية؟ ولماذا هذا التراجع في مستوى تنفيذ الاستثمارات العمومية خلال 7 سنوات الأخيرة، والذي لم يتجاوز 60%، مما ينعكس سلبا على التكلفة الإجمالية للمشاريع وفعاليتها؟

هي أسئلة وغيرها كثير، تفسر التراجع المقلق لتأثير الجهود الاستثمارية الوطني في خلق فرص الشغل وفي الدفع بالنمو، والذي من المتوقع على أن يتجاوز 2.7% خلال 2019 حسب إحصائيات المغرب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سبق لكم أن أعلنتم في البرنامج الحكومي عن عزمكم تحسين ترتيب المغرب في المؤشرات العالمية كمؤشر (Doing Business) ببلوغ المرتبة 50 في أفق 2021 بدل 68، وبغض النظر عن التقدم المحقق في هذا الإطار، فاسمحوا لي، أن أؤكد لكم أن تحسين مناخ الأعمال بما في ذلك أشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، لا يجب أن يقتصر فقط على معايير هذه المؤشر، بل يجب من وجهة نظرنا أن يعمل على رفع المعوقات الأكثر تأثيرا على الفعل الاستثماري في البلاد، وفي مقدمتها الثقة، فالحكومة ملزمة

الضريبة التي تذكروا، ما بالك بالمستثمرين التي كنتون عندهم مشاكل عديدة ومتعددة، لأن المستثمر راه كايين التي تيكون عندو واحد 300 خدام ولا 400 باش غيحي يؤدي الأجور ديال العمال كييجر بأن تقطع لو الحساب من البنك.

وكذلك بأن، السيد رئيس الحكومة، تكلمت عن الجهوية والمشاريع ديال الاستثمار فيما يخص هاذ الشئ ديال الجهات، ولكن لحد الآن مرت قرابة 4 سنوات على هاذ الجهوية المتقدمة، ولكن إلى حد الآن هناك مشاكل كبيرة وعويصة جدا التي تتعرفها هاذ الجهات فيما يخص حتى الاختصاصات حتى في النوع ديال الاختصاصات، باقي ما كايينش هناك تضارب فيما يخص ذاك الشئ ديال الاختصاصات ديال الجهات مع المركز.

كذلك يجب، السيد رئيس الحكومة، تكون عندنا الشجاعة بأن القضاء على البيروقراطية التي عندنا واحد اللوي واحد المشكل ديال اللوي كبير جدا بكل صراحة التي كيخصنا زدو لو البال، ولكن كذلك السيد رئيس الحكومة لكي لا أكون جاحدا وغنتكلمو فالوزير والوزير ما حضارش معنا هناك واحد كاتب الدولة معنا السيد نجيب بوليف التي توصلت بشكاية شخصية من طرف مستثمر التي كيتشكي وبغينا نعرفو الحقائق ديال هاذ السيد، لأن ممكن يكون ذيك الشئ صحيح أو ماشي صحيح، تقدم بطلب بأن باخرة ما يسمى باخرة الريف تقدم بترخيص وخسر واحد 30 مليون ديال الدرهم على هاذ الباخرة هاذي، ولكن في آخر المطاف رفض طلبه والسيد التي كيتشكي من هاذ التعسف التي لقي عليه، واش هناك لوي؟ احنا بغينا بأن السيد رئيس الحكومة غتجاوبونا فهاذ المجال هذا. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد مولاي ابراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارون،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للتعبير والتفاعل مع جوابكم السيد رئيس الحكومة بخصوص المحور المتعلق بتدبير الاستثمار العمومي.

السيد رئيس الحكومة،

لقد كان من المنتظر أن تنخرط الحكومة الحالية في ترجمة فعلية وحقيقية للتوجيهات الملكية السامية ولمضامين البرنامج الحكومي، بما يجعل الاستثمار

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الصمد مرعي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في هذه الجلسة لمناقشة موضوع "استراتيجية الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته"، مع التأكيد ودون حاجة للفت الانتباه أن الحديث عن الاستثمار العمومي هو بمثابة الخوض في موضوع مترامي الأطراف يصعب تحديد جوانبه، نظرا لاعتباره تنزيل على أرض الواقع للبرامج والمخططات والالتزامات التي تقدمت بها الحكومة في برنامجها الذي على أساسه تم تنصيبها.

إن الحديث عن الاستثمار العمومي وحسن تديره لا يمكن أن يكون موضوع مزايدات سياسية أو مهارات كلامية، فالاستثمار العمومي من منطلق أهدافه يسائل جميع المتدخلين والمساهمين والمشرفين، حكومة وبرلمانا وسلطة قضائية وفاعلين اجتماعيين ومدنيين، إلى تقييم نتائج ومتابعة أوراها وترشيدها خططه وميزانيته.

إننا نعتبر، السيد الرئيس، بداية أن مساعي تنزيل استراتيجية الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي باعتباره خيارا استراتيجيا وإراديا يجب أن يندرج أيضا ضمن ما تبذله بلادنا من مجهودات بلورة نموذج تنموي جديد، قوامه اقتصاد قوي تمتد آثاره على مختلف المجالات، خاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وارتباطا بالاستثمار العمومي، وعلى ضوء النتائج المهمة التي بوات الاقتصاد الوطني من منظور بعض التقارير الدولية موقعا محترما، برح 9 فقط في سنة واحدة في إطار ممارسة الأعمال (Doing Business)، حيث انتقلنا من الرتبة 75 إلى الرتبة 60، فإننا بهذه المناسبة نعتبر مواصلة الإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال أولوية وطنية تساند مسعى تنزيلها كما هو محدد ضمن أهداف البرنامج الحكومي من أجل تحقيق غاية تصنيف بلادنا ضمن أحسن 50 بلدا على مستوى العالم في جودة مناخ الأعمال.

وبالإضافة إلى ذلك نثمن المجهودات التي تقوم بها حكومتكم من أجل دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية، وخصوصا على مستوى الترسنة القانونية المؤطرة لتحسين

بأن توفر للمستثمر منظومة تحفيزية تضمن الاستقرار الأمني والسياسي والتشريعي، خاصة على مستوى تشجيع المنافسة الشريفة وتحسين الشفافية والحد من الربع والرشوة والاحتكار وفساد الإدارة وتعدد المساطر وعدم استقرار السياسة الضريبية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

من جهة أخرى، فإن الفريق الاستقلالي ومن خلاله الحزب ورابطة الاقتصاديين الاستقلاليين، يبنه الحكومة إلى النتائج العكسية لتخلي الدولة عن حصصها في بعض المنشآت والقطاعات الحيوية، فشركة النقل البحري (COMANAV) ومصفاة لاسامير واتصالات المغرب، والذي قاد إلى تدمير بعض المنظومات الاقتصادية الهيكلية للاقتصاد الوطني، فضلا عن ضياع الآلاف من مناصب الشغل والكفاءات المهنية، ونعبر لكم عن قلقنا من الطريقة المستعجلة للتفويتات المبرمجة لحصص الدولة في بعض القطاعات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أما فيما يتعلق بتطور فروع جديدة ومنظومات صناعية حديثة من قبيل صناعة السيارات والطاقت المتجددة والسياحة والأوشرينغ والخدمات اللوجيستية مع ما تخلفه من فرص الشغل، فهذه المشاريع لم تكن لترى النور دون إرادة السلطات العمومية ولولا المساهمة المباشرة للرأس المال العمومي.

وفي تقدير الفريق الاستقلالي، فإن الاستثمار العمومي ينبغي أيضا أن يشجع الاستثمار الوطني الخاص، على الانتقال من القطاعات التقليدية الموجهة للطلب الداخلي كالأشغال العمومية والتجارة والعقار، والتي توفر هوامش ربحية مريحة إلى القطاعات العصرية والمساهمة في شكل مباشر في التسريع الصناعي والمشاركة في حلقات الإنتاج.

وفي الختام، السيد الرئيس، فإن الفريق الاستقلالي يدعو الحكومة إلى ضرورة إجراء تقييم حقيقي لنتائج وآثار الاستثمارات العمومية المنجزة في إطار الإستراتيجيات القطاعية والترايبية، في ضوء الأهداف المسطرة لها وسن التدابير التصحيحية من أجل تحسين انعكاسات الاستثمارات العمومية المنجزة على مستوى خلق القيمة وحدها في فرص الشغل المستدامة.

كما ندعو في هذا الإطار إلى إحداث وكالة وطنية للمساهمات العمومية، تمثل الدولة كمساهم في الرأسمال وإدارة شركات ناشئة في قطاعات إستراتيجية، لتساهم في النهوض بأدائها واستقرارها وتطويرها.

ونؤكد لكم أن إدراج هذا البرنامج في إطار قانون المالية برسم 2020 سيشكل خطوة أولى نحو إرساء سياسة اقتصادية جديدة، من شأنها أن توأكب النموذج التنموي الجديد الذي تنشده بلادنا.

أختم مداخلتني بقوله تعالى: "فإن أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظا، إن عليك إلا البلاغ" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

مراقبة هذه الالتزامات في أمكنة الأوراش وأن لا يكون التسليم النهائي (La Réception Définitive) إلا بتوفر المفاوض على وثيقة تثبت حصول العمال على كافة مستحقاتهم.

وفيما يخص الاستثمار المنجز في إطار اللامركزية والاختصاصات المخولة للجهات، فإننا نؤكد وبعد مرور 3 سنوات على الصيغة الجديدة للجهات باختصاصات ذاتية جديدة وأخرى مشتركة وثالثة منقولة، صاحبها نقل للموارد المالية بلغت إلى حدود السنة المالية 6 مليار درهم، وهو ما يتطلب تقييم الإنجازات المحققة في إطار هذا المستوى من الاستثمار العمومي أهدافا وأرقاما ونتائج في إطار حصيلة مرحلية للاستثمار العمومي المحلي المنقول للجهات.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى طلب بذل المساعدة من المحاكم المالية للوقوف على النتائج ومقارنتها مع الأهداف ومعرفة الفرص والعوائق وآثارها على السياسة الوطنية والاستثمار العمومي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد أحمد شد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أخوتي، إخواني الحضور الكريم.

نود في الفريق الحركي أن نسجل من باب الواقعية والموضوعية أهمية الجهود التي حققتها بلادنا في مجال الاستثمار العمومي عبر تعاقب الحكومات، لا من حيث الرفع التصاعدي للقيمة في الموازنة العامة ولا من حيث الإنجازات.

وفي هذا الإطار وتفاعلا مع جوابكم القيم نبرز بعض الملاحظات مدعمة باقتراحات عملية.

أولا، في ظل الحصاص البنوي والاقتصادي والاجتماعي القائم، فإن الاستثمارات العمومية تظل ركيزة أساسية لخلق دينامية تنموية وقاعدة أساسية لجذب الاستثمار الخاص الداخلي أو الخارجي من خلال خلق جاذبية وتوفير بنية أساسية وخلق مناخ ملائم وجذاب للرأس المال الخاص كمصدر لتوسيع قاعدة التشغيل.

وفي هذا السياق وإذ نسجل أهمية دعم الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى كمنطلق للإقلاع الاقتصادي والتنموي المنشود، فإننا نؤكد على ضرورة إخضاعها لتقييم وتقويم قصد بلوغ كامل الأهداف المسطرة

قانون الضمانات المنقولة وإصلاح قانون شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، اللذان تعتبرهما بمثابة إصلاحات مهمة ستساهم لا محالة في استقطاب المزيد من الاستثمارات وتقوية الجانب القانوني المرتبط بالأعمال، بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة.

لكن لا يفوتنا بهذه المناسبة وفي سياق العمل على مراجعة المنظومة الجبائية ببلادنا الدعوة إلى ترشيد التحفيزات الجبائية ووضع سقف لها واضح بما يساهم في العدالة الجبائية، ولا يفوتنا أيضا بالتنويه بإخراج الوكالة الوطنية لتنفيذ المشاريع في إطار تفويض اختصاص إنجاز المشاريع لهذه الوكالة، كما نتمنى في نفس السياق المقاربة الجديدة المعتمدة من طرف الحكومة لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي من خلال تعميم إنجاز دراسات لتقييم أثرها الاجتماعي والاقتصادي بغية الرفع من فعاليتها.

السيد رئيس الحكومة،

إن تدخل الدولة بكافة مؤسساتها، باعتبارها مستثمرا وباعتبارها مشرفة على الاستثمار من أجل الإقلاع الاقتصادي يحتم عليها الحرص على تطبيق سياسة تنافسية واضحة في هذا المجال وتشجيع المقاولات المتوسطة والصغيرة بما يفتح فرصا جديدة للشغل ويقوي هذا النسيج المقاولاتي الواسع إلى مستوى تنافسي أحسن.

ومن منطلق أن الاستثمار العمومي يعد في قلب السياسة العمومية الحكومية للتنمية القروية الساعية إلى خفض العجز الاجتماعي المسجل بشكل كبير في العالم القروي الناتج عن تراكم عقود مضت، يوجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وأنواع الاحتياجات المختلفة بين المناطق ونوعية التهميش الحاصل، وهو ما يتطلب أيضا يقظة دائمة ومواكبة مستمرة مجسدة في مشاريع عمومية لسكانة بحاجة للدعم والاهتمام، ومنها أيضا الأخذ بعين الاعتبار التطور الديمغرافي في العالم القروي ومحاولات إرساء بنيات تحتية خدمية لتمدين العالم القروي.

أما عن الاستثمار العمومي في مجال السكن، فإننا نسجل فيه ملاحظات على العرض السكني المقدم من طرف شركة "العمران"، تتنمى في إضفاء مزيد من التنافسية على المنتجات المقدمة من طرفها أمام العروض المقدمة من طرف القطاع الخاص، لا سيما ثمن المنتج السكني المقدم للطبقة المتوسطة أو الطبقة المحدودة الدخل.

أما عن البعد الاجتماعي في الاستثمار العمومي، نسجل أهمية الترجمة الطموحة للاستثمارات العمومية المرتبطة بالسياسات الحكومية، هذه الترجمة المجسدة في مخطط التشغيل وفرص الشغل المتوقعة ومن ورائها هذه الاستثمارات.

فإننا نؤكد في هذا الإطار على أن تلتزم الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية على عدم التساهل مع المقاولات في مجال احترام تشريعات الشغل وحماية حقوق العمال وتوفير شروط عمل لائقة بهم وسكن العمل في الأوراش بظروف محترمة، تحفظ كرامتهم وأن تتم

المستشار السيد محمد البكوري:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى وعلى آله وأصحابه أهل الوفاء والتابعين ومن بهداهم افتنى.

السيد رئيس الحكومة،

أشكركم على جوابكم الواضح.

أعتقد أنكم واعون بأهمية الاستثمار باعتباره الآلية الناجعة والوحيدة لتحريك الدورة الاقتصادية، والتي ستمكن بكل تأكيد في حل العضلات الاجتماعية الجاثمة اليوم على مجتمعا، وبادت تفرقه، فالبرنامج الحكومي الذي اتفقنا عليه كأغلبية لمساعدة الاستثمار على الإقلاع، اليوم أصبح في المعيار النقدي، خصوصا وأن الحكومة لقيت عقبة شاقة متعلقة بالعقار في تحقيق الأهداف المرجوة، وعلى رأسها تيسير الولوج إلى العقار وتعبئته لدعم المشاريع الاستثمارية.

- اعتماد مساطر ومعايير دقيقة لعمليات تفويت وكراء العقارات العمومية؛

- اعتماد مدونة الأملاك الخاصة للدولة تتضمن مساطر ومعايير دقيقة لتدبيرها؛

- مراجعة النصوص المرتبطة بنزع الملكية، والتي تعرف اليوم فوضى عارمة، لم تستطع الوزارات الوصية التحكم فيها.

هذه الإجراءات، السيد رئيس الحكومة المحترم، تضمنها البرنامج الحكومي، لم تر النور بعد، ولأننا نعتبر هذه الإجراءات من موقع حزب التجمع الوطني للأحرار، هي جوهر إقلاع الاستثمار العمومي في الوضعية الراهنة، نجد أن الحكومة تعاني في إقرار هذه الإجراءات التي تعتبر مفتاح تشجيع الاستثمار الخاص الذي يبقى الحل الوحيد والواقعي للتقليص من البطالة والرفع من إنتاج الثروة، الذي يبقى هاجس إقلاع قوي لاقتصادنا الوطني.

نهى الحكومة على المتابعة في جلب كبريات الشركات العملاقة للاستثمار في المملكة، وهو إنجاز مهم يتم عن الثقة التي وضعها شركاؤنا في بلادنا، إذ به تمكنت مؤخرا من وضع أسس نظام تجاري وصناعي واعدن، عملت من خلالها الحكومة على نهج سياسات مندمجة من أجل رفع التنافسية لمنظومتنا الإنتاجية، الشيء الذي مكن بلادنا من رفع التحديات عبر المخطط الناجح للتسريع الصناعي، حيث حقق لبلادنا إقلاعا صناعيا، تنافسيا، مستداما، شجع بشكل كبير في جلب وجهات الاستثمارات الكبرى وللكبرى الشركات العالمية من أجل توطین شركاتها ومشاريعها كرونو وبوينغ وبومباردي إلى آخره، حيث همت هذه الاستثمارات 14 منظومة صناعية، مما أسفر عن إحداث 288126 منصب شغل خلال الفترة ما بين 2014 و2017، أبرزها قطاع السيارات الذي أصبحت بموجبه بلادنا ولله الحمد، أول مصنع للسيارات في شمال إفريقيا، وثاني أكبر مصنع للسيارات في القارة، وقد تعزز المجهود بافتتاح مصنع بوجو ستروين من طرف صاحب

والعمل على تعزيز توطینها مجاليا؛

ثانيا، نعتقد في الفريق الحركي أن اعتماد الاستثمار العمومي والمقدر حاليا بما يقرب 200 مليار درهم يظل محدود في ظل رهانات الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وعليه نؤكد على ضرورة تفعيل نظام حكمة جديد لتدبير الاستثمار العمومي، من خلال تحديد نوعية المطلوب للاستثمارات والمشاريع والدراسات الناجعة، وإرساء آلية التتبع البعدي للإنجاز وما بعده وإعمال ربط المسؤولية بالمحاسبة، النجاعة المطلوبة كذلك الاستثمار العمومي تتطلب ثقافة مؤسساتية جديدة تقوم على الاجتهاد لخلق الثروة بدل الاكتفاء بالتنافس على توزيعها على قتلها ومحدوديتها ورفع نسب النمو ودفع محركات النمو المستدام؛

ثالثا، لا بد أن نتوقف كذلك، السيد رئيس الحكومة، عند أكبر الأخطاب المعيقة لجدوى الاستثمارات العمومية والمتجلية في تمركزها في جهات محدودة على حساب جهات محرومة منذ عقود، وهو ما يستوجب أعمال مقارنة الانعطاف المحلي والتمييز الإيجابي للجهات المطبوعة بالخصائص التنموية والاجتماعي، وذلك لن يتم إلا من بوابة الجهوية ودعم الجماعات الترابية كفاعل رئيسي في الحكومات الترابية والتنموية المحلية، من خلال اعتماد مؤشر الخصائص التنموية في رصد اعتمادات الميزانيات وبرمجة المشاريع القطاعية مجاليا واجتماعيا.

رابعا، نسجل، السيد رئيس الحكومة، مفارقة غريبة تتمثل في عدم انعكاس المؤشرات والأرقام المتفائلة التي يتم إعلانها على حياة المواطنين بشكل ملموس، وعلى واقع الحال، وهو ما يجعلنا نسجل الخلل إما في الأرقام أو في الحكامة والتدبير، كما نسائلكم عن التدابير والإجراءات المتخذة لتعزيز البعد الجهوي في بناء الميزانية العامة طبقا للقوانين التنظيمية للمالية، ومراعاة التوازن المحلي والجهوي والاجتماعي في توجيه الاعتمادات وبرمجتها وإقرار نظام ضريبي يراعي خصوصيات الجهات ويحفز الاستثمار في الجهات ذات المؤشر التنموي المتدني.

نجاعة الاستثمار العمومي كذلك رهين بحل الإشكالية العقارية والإصلاح الجهوي للإدارة العمومية وتفعيل مراكز الاستثمار الجهوي وصيغتها الجديدة.

خامسا، بخصوص البعد الاجتماعي للاستثمارات العمومية، نؤكد على ضرورة توجيه البرامج ذات الصلة على كثرتها إلى التنمية الاجتماعية بدل حصرها في منظور التكافل والتماسك والحد من الهشاشة، حتى تأخذ بعدها الحقيقي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

الجهات، وهي إحدى توصيات المجلس الأعلى للحسابات الذي انتقد بشدة طريقة توظيف الاستثمار العمومي وتوطينه.

السيد رئيس الحكومة،

خلاصة القول أن أحد دعائم الاستثمار هو توفير الثقة من طرف الفاعل السياسي، وهو ما يشجع على تحسين مناخ الأعمال، لذلك فإن تبخيس العمل الحزبي والضرب في مؤسسات الدولة وإنجازاتها والتقليل من عملها وتبني ازدواجية الخطاب من طرف الفاعل الحزبي والسياسي والفضاء الجمعي، الذي يحاول ملء الفراغات وتغيير أدوار مؤسسات الوساطة سيقبل من وضوح الرؤية الاقتصادية.

لذلك علينا جميعاً أن نتبعاً كل من موقعه من أجل القضاء على هذه الظاهرة والعمل جميعاً على الارتقاء بخطابنا السياسي.

وشكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب والفريق الدستوري استنفذا الوقت الي كان مخصص لهم.

إذن آخر تعقيب في هذا المحور للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

ما زلت أنتظر بيان أسباب توقف الاستثمار العمومي في بعض الجهات، التي أصبحت تعرف إشكاليات حقيقية تكاد لا تتوقف، الكل يعلم أن الاستثمار العمومي يعتبر رافعة أساسية للإمضاء في الدول ذات الاقتصاد الصاعد، لكن الاستثمار العمومي مازال متركزا إلى حد كبير في بلادنا، حيث تمثل استثمارات الجماعات المحلية والجهات حوالي 35% في الوقت الذي وصلت فيه هذا الاستثمار في الدول التي تهج طابع اللامركزية 59%، مما يعني ما يكون مؤشرا سلبيا ويصعب تحقيق معه بناء قاعدة العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية.

ومهما كان مستوى اللامركزية فالاستثمار العمومي في معظم البلدان هي مسؤولية مشتركة بين مختلف المستويات، والسؤال الرئيسي المطروح هو: كيف يمكن تحسين إدارة الاستثمار في المغرب في إطار الجهوية المتقدمة؟

من الضروري في نظرنا اعتماد مقاربة منهجية شمولية لإشكالية الاستثمار، فمن الضروري كذلك أيضا الاستثمار في تقوية القدرات على مختلف المستويات، وخصوصا على المستوى الجهوي الذي عليه تولى مهام تميم المهارات الجديدة وتعبئة معرفة محلية وقدرات جهوية لتطوير استراتيجية

الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بالمنطقة الصناعية الحرة بالقيطيرة مؤخرا، والذي يتوفر عند بدء اشتغاله على طاقة إنتاجية تقدر ب 100 ألف مركبة سنويا، لتضاعف طاقته الإنتاجية وتصل إلى 200 ألف سنويا، بدءا من السنة المقبلة إن شاء الله، ويعد عاملة ستصل إلى 1600 أجير، مع نهاية هذا العام لتصل إلى 2500 عامل السنة المقبلة.

خير عنوان لهذه الثورة الصناعية الكبرى التي تشهدها بلادنا، دون أن ننسى قطاع الطيران الذي عرف بدوره قفزة كبيرة، حيث حقق رقم جديد من المعاملات عند التصدير والآلاف من مناصب الشغل الجديدة.

السيد رئيس الحكومة،

لا أحد ينكر الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في تعبئة الموارد المالية للاستثمار العمومي وتوظيف الدين العمومي لهذا الغرض، مما مكن بلادنا، ولله الحمد، من رصد العديد من الإنجازات الكبرى الضخمة لمشروع القطار فائق السرعة عبر طنجة المتوسطي، ميناء الناظور المتوسط، الطرق السيارة، المستشفيات الجامعية، الجامعات، بنيات تحتية مهمة، إذ أصبحت بلادنا ولله الحمد في مصاف الدول الصاعدة.

لكن للأسف يبدو أن أثر هذه الاستثمارات على المواطن يبقى ضعيفا ولم يرق بعد إلى طموحه، لذلك جاءت الرغبة الملكية الملحة في ضرورة الاجتهاد في إيجاد نموذج تنموي جديد، يشتغل أكثر على التنمية البشرية وعلى القطاعات المفلسة كالصحة والتعليم والإدارة عبر زرع الروح فيها وإعطاء الفرصة لكفاءات القطاع الخاص لتحديث بنية الإدارة في أفق إطلاق دينامية اقتصادية جديدة تواجه التحديات الكبرى، التي تعترض تطور الاستثمار الخاص وعلى رأسها تسهيل الولوج إلى التمويل وإقرار نجاعة الاستثمارات العمومية وربطها بالمردودية، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير العنصر البشري المؤهل لمسايرة متطلبات التنمية، ولنا أمل كبير في الإستراتيجية الوطنية الجديدة للتكوين لإيجاد هذا العنصر البشري.

لا أحد ينكر أن الاستثمار العمومي الإجمالي تحسن بشكل ملحوظ، ونحن نقر بذلك، ولكن نرى أثره وأداؤه على النمو الاقتصادي كان دون المستوى المطلوب، وهو ما يطرح سؤالا فعالية والمردودية والنجاعة المرتبط أساسا بأداء الإدارة، الذي يبقى بطيئا ولا يساير هذه الدينامية، بل الأكثر من ذلك معرقلا للمشاريع، وهو ما يستنفدنا جميعا للاشتغال على تأهيل موضوع الإدارة وتحفيزها لتكون آلية لإنجاح برامج الحكومة، وعلى رأسها مشروع الجهوية الموسعة.

لذلك فإن غالبية الجهات لا تتوفر اليوم على الأطر والكفاءات، إنها تشتغل بدون روح، وهو ما يجعل القطاع الخاص يتميز على القطاع العام بالنجاعة والمردودية.

ومما يفاقم الوضعية التفاوتات الترايية المتواجدة بين الجهات، حيث تعتبر أحد النقط السوداء، لذلك لا بد من تفعيل ما رصدته الدولة من إمكانيات على قلتها في محو هذه الفوارق من أجل تحقيق التوازن المنشود بين

اللي دارت هاذ الحكومة غير مسبوقه بالأرقام وكما قلت جميعا، هاذي النقطة الأولى وهادي تحسب لهذه الحكومة.

ثانيا، الإصلاحات الجوهرية اللي جنبناها واللي توقفت وراه هضرنا على اللاتمركز الإداري كيف أنه توقف منذ فترة، كون أننا خرجنا هاذ الإصلاح والمراكز الجهوية للاستثمار اللي الجميع نادى بإصلاحها مزيان، راه بادرت هاذ الحكومة ودارت إصلاح جوهرية وخرجنا القانون، دبا قريبا فالأسبوع المقبل غنديرو لجنة القيادة لتنزيل الإصلاح، لأن فيه عدد غادي يبيكم القانون لأن فيه عدد من الأمور اللي مؤثرة وخاصها تدار تعديلات في قوانين أخرى راه جاية، هو إصلاح وهاذ الإصلاح اللي جوهرية ما كيكونش سريع ماشي بحال إلى غصاوب كرسى ولا غنبنى واحد الحاجة، هو إصلاح جوهرية يحتاج إلى منظومة إصلاح، جنبنا هاذ القيادة ديال الإصلاح أولا، ثم بعد جميع التأثيرات ديالو على القوانين وأسمو غادي نديروها.

وأيا اللاتمركز الإداري الذي هنا جبت الخطاب ديال جلالة الملك ديال 2003، اللي قال للحكومة أطلبها بإخراج ميثاق اللاتمركز الذي ناديت به منذ عشر سنوات، ذلك أن في الرسالة ديال جلالة الملك الوزير الأول لسنة 2002 هضر على اللاتمركز الإداري وضرورة إخراجه، فإذن خاصنا نكونو متواضعين جميعا، لأن هناك أمور واضحة أن هذه الحكومة اشتغلت عليها وتحلت بالجرأة باش تخرجها.

طيب نجي لهاذ القضية الاستثمار الأخ اللي هضر على مستثمر في صيانة السفن واللي مشى لدولة أخرى إلى آخره، أنا أستغرب هذا، ذلك أن وظائف الموائى وفين غادي نديرو واحد الاستثمار ولا ما نديروهش يخضع لاستراتيجية وطنية، ليست رغبة وزير فقط، ماشي غير رغبة وزير، بغى يقطع شي طرف في البحر الأبيض المتوسط يقطع له يدير فيه، لا يمكن، هناك وظائف، هناك توجهات استراتيجية قبل ما تجي هاذ الحكومة، وهاذ التوجهات الإستراتيجية راه هي تحافظ على التوازن داخل البلد، ولكن كيوقع أن بعض المستثمرين كيجيو وأنا شخصيا أستقبل كل أسبوع مستثمر أو مستثمرتين، كل أسبوع، وكين اللي تحاول تقنعهم يمشيو لشي بلاصة ما تبيغيوش يمشيو بحالهم، واش غادي ندير؟ غير قول ليا آش غادي ندير. ما تبيغيوش لأسباب تخصهم هم، ما غاديش فرض عليه ذاكشي علاش قلت راه البنيات التحتية اللي تنديرو هي اللي غادي تدير الجاذبية ديال مناطق معينة، وهاذ البنية التحتية راه عادة تطور الحمد لله شيئا فشيئا، ورغم الكلفة ديال البنية التحتية رغم أن هناك مدرسة أخرى، كين مدرسة أخرى اللي تيقول لك لاش تدير أكثر البنيات التحتية، كون المغرب أول دولة من حيث عدد الطرق السيارة والسريعة هذيك 1800 كيلومتر والأخرى 1100 كيلومتر هذي في إفريقيا كلها أكبر دليل على أن المغرب اختار خيار، وكين اللي اختار خيار آخر، تيقول لك أنا ما نكترش من الطرقات غادي نمشي ندير واحد الاختيار آخر في أولوية الاستثمار، ولكن هاذ الخيار اللي دار المغرب هو

الاستثمار العمومي في المستوى الجهوي.

ومن الضروري أيضا كذلك أن الاستثمار في البنيات التحتية المحلية هو العمود الفقري للإنتاجية، فهي أساس الخدمات العامة الفعالة في العديد من المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين.

إن العديد من التقارير وبالخصوص تقرير المجلس الأعلى للحسابات، تشير بأن الاستثمار العمومي ضعيف الإنتاجية مقارنة مع حجم الاستثمار، حيث يبقى تأثير الاستثمار العام متواضعا على مستوى النمو الاقتصادي بشكل عام وعلى التنمية الجهوية بشكل خاص، فالغرب في الأمر أن المغرب يصنف ضمن البلدان التي تخصص جزء كبيرا من ثرواته للاستثمار العمومي بنسبة استثمار يفوق أو يعادل 33% مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، لكن هاذ الاستثمار لا يؤدي إلى معدل لا يكاد أن يتعدى 3%. والأكد أن إحداث فرص شغل مستدامة ومؤهلة وإنشاء نظام للحماية الاجتماعية حديث ومتطور يحفظ كرامة المواطن ويسمح له بتحسين أوضاعه لن يتحقق بدون تحقيق قفزات نوعية ومعرفة كيفية تفعيل ونجاعة الاستثمار.

إن على الحكومة أن تعيد التوقع الترابي على ضوء الجهوية المتقدمة وأن تقطع مع تردها في الانتشار ترابيا وأن تتوقعوا عن توزيع البلاد إلى مراكز نافعة وغير نافعة، فلا يمكن إنجاح الجهوية المتقدمة وبدون دولة لا مركزية دون توسيع عادل للاستثمار العمومي وانتشار عقلائي للتنمية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلًا.

أنا استمعت باهتمام كبير لملاحظة جميع الإخوان اللي تدخلو، وكين عدد من الاقتراحات المهمة، دبا أنا ما عرفت بعض الإخوان واش فالحكومة ولا فالمعارضة، وهاذ الإخوان ما عرفت واش الأحزاب دياهم ماشي فالحكومة من 2000 حتى لليوم، يعني كين واحد شوية ديال... خاص نقادو الميل شوية.

وكذلك بعض الأمور تشار لها كنتعطى فيها الدروس وهي قديمة "كوماناف" من 2007 تخصوصت، الخوصصة ديال "كوماناف" صحيح هي تأسست قبل من ذاك الشيء بكثير وفي 2007 تخصوصت، واش اليوم غادي تقولو "كوماناف" ما خصهاش تعطى؟ قولو ذيك الساعة فاش تخصوصت، وأتم فالحكومة بالمناسبة.

المهم غير باش نقادو المسائل ونعرفو باش ما نغلطوش لأن كيسمعونا المواطنين والمواطنيين، باش ما نغلطوهمش، الجهود ديال الاستثمار العمومي

ما درناش هاذ الإصلاح.

فلذلك احنا كنباشرو هاد الإصلاحات، وهاد الإصلاحات إن شاء الله سيكون عندها تأثير على المدى المتوسط على أبعاد تقدير، إن لم يكن بعضها على المدى القصير، لأنها إصلاحات هيكلية وإصلاحات جوهرية، غادي تقربو الإدارة من المواطنين، غادي تقربو الإدارة من الجماعات الترابية، وغادي تقصو على المواطن الكلفة والوقت والجهد وكثير من الأمور وحتى لهم، وحتى على الموظفين أنفسهم، من المسؤولين الجهويين غادي نريجوهم لأن غادي تكون هما عندهم القدرة على أن يتخذو القرار في عدد من الأمور، هذا هو اللاتمركز الإداري، وأيضا سننقل مع الصلاحيات الموارد البشرية الضرورية والإمكانات المالية الضرورية، وهذا هو الإصلاح الجوهرية الذي ما غاديش يآثر فقط على التوزيع الجهوي للاستثمار وعلى العدالة المجالية، ولكن حتى على نجاعة الاستثمار، لأن التقارير كلها كتقول بأنه باش تكون نجاعة الاستثمار خاصنا تقويو البعد الجهوي اللي غادي يكون كيشوف الاستثمار لا من حيث النجاعة ديالو أثناء الاقتراح ديال المشاريع الكبرى، ولكن أيضا النجاعة ديالو أثناء تنفيذ هذه المشاريع الكبرى. إذن نحن على العهد إن شاء الله، وغادي نمضو قدما إلى الأمام، وأريد

جميعا شفت النفس اليوم إيجابيا الحمد لله في التدخلات.

كنشكركم على هاذ النفس الإيجابي. شكرا.

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

إذن من الاستثمار إلى التقاعد، ننتقل الآن إلى المحور الثاني المتعلق ب"وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية"، عندنا في هاد المحور 7 أسئلة. بحسب الترتيب، أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بعد جملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل إصلاح صناديق التقاعد وإفقادها من الإفلاس، والتي تحمل تبعاتها الموظفون، لم نسجل أي تحسن في وضعية المتقاعدين المغاربة، الذين يعيشون وضعية صعبة تفتقر للحد الأدنى لشروط العيش الكريم.

في هذا الإطار، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول الإجراءات التي سوف تتخذونها لتحسين وضعية المتقاعدين وعن مكانتهم في السياسات العمومية؟

تقدير لهذه الجهات لأن ما تظنشن بأن المستثمر غادي ييجي لواحد المنطقة بعيدة غير لأن واخا نسمح له في الضريبة غادي يسمح فيا، واخا نسمح له في الضريبة راه ماشي مشكل ديال الضرائب، ديال الإعفاء من الضرائب أو ضريبة جمهوية ماشي مشكل، خاصو كما قلنا بالنسبة للمنطقة الشرقية خاصو ميناء للاستيراد والتصدير، لأنه بغا الصناعة ديالو أو الاستثمار ديالو بغا ينتعش ماشي بغا يمشي لواحد المنطقة اللي ما عندوش فيها آفاق، فلذلك خاصنا نديرو في هاذ المناطق الآفاق للاستثمارات الوطنية.

نقطة أخرى أريد أن أشير إليها، وهي أنه يجب في التوزيع الجهوي للاستثمار خاصنا ناخذو بعين الاعتبار عدد من المعايير، وفي مقدمتها عدد السكان، واحد من الإخوان دوا أنه عدد الفقراء في البادية أكثر من المدن هاذ الشي ما صحیحش هذا النسبة نعطيوك مثلا الأمية، الأمية نسبة الأمية في البوادي أكثر من المدن، ولكن عدد الأميين في المدن أكثر من البوادي، الدار البيضاء فيها مثلا الدار البيضاء - سطات كجهة فيها 7 مليون تقريبا، تقريبا 7 مليون نسمة هي نسبة الأمية فيها هي أدنى نسبة متدنية في الجهة، ولكن عدد الأميين هي أعلى نسبة أمية، لأن هوامش المدن واخا هي مدن، ولكن فيها أحياء مكنظة وهكذا الفقر وهكذا جميع ..

فلذلك أنا إلى تنوزع راه المعيار البشري هو جزء أول، عدد الأقسام كنوزعهم على حسب المساحات أو تنوزعهم على عدد الأطفال؟ تنوزعهم على عدد التلاميذ والأطفال، عدد المستشفيات تنوزعهم على عدد المواطنين والمواطنين، وبالتالي المرضى الذين سيحتاجون إليها أو على عدد المساحات؟ تنوزعو على عدد المحتاجين، طبيعي ناخذو.. صحیح ناخذو حتى ذاك المعيار ناخذوه، ولكن هذا المعيار حتى هو حاكم، مهم جدا باش تكون هاذ الاستثمارات مفيدة للمواطنين والمواطنين.

أريد أن أؤكد مرة أخرى في هاذ العرض، أنه الاقتراحات اللي جابت الحكومة واللي مشات عليها واللي هدرناها في التدبير الميزانياتي ووحدة خاصة لمتابعة تنفيذ الاستثمارات العمومية، القضية ديال الوكالة الخاصة ديال التجهيزات العمومية، هذا الجانب الأول، الشق الأول اللي فيه الحكامة والمتابعة والتنفيذ.

هاذ المقترحات راه ما جنبهاش من ريوسنا، جات من تقارير وطنية ديال عدد من المؤسسات اللي ركزت على هاذ الموضوع وحطت فيه المقترحات ديالها.

الشق الثاني، هو الإصلاحات الجوهرية، إصلاح مراكز الجهوية للاستثمار، اللاتمركز الإداري وعدد من الإصلاحات الأخرى، هذا أيضا ورد في تقارير وخصوص تقرير المجلس الأعلى، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الخاص بمرادوية الاستثمار واللي هو رأي، جاء على جواب على سؤال جا من مجلس المستشارين بالمناسبة، إلى مشيتو ليه غادي تلقاو هذه الإجراءات يركز عليها كحلول لهاد المشكل ديال تأثير الاستثمار العمومي في العدالة المجالية، ما يمكنش نأثرو في العدالة المجالية إلى

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

سؤال الفريق الاستقلالي بخصوص التقاعد أو المتقاعد مكانته في

سياساتكم الحكومية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في المحور المتعلق بـ "وضعية المتقاعدين في السياسات العمومية"، وهي مناسبة نقف من خلالها عند الدور الكبير الذي لعبته هاته الفئة في بناء المغرب بعد الاستقلال على مختلف الأصعدة والمستويات، دون أن تحظى دائما بما تستحقه من عناية واهتمام، حيث ظلت هاته الفئة تعيش على هامش المجتمع في وضعية تغلب عليها الهشاشة.

وهي مناسبة للتنويه أيضا بالإصلاح الشجاع لأنظمة التقاعد على عهد حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران، وهو الإصلاح الذي مكن من تدارك العجز الكبير الذي كانت تعيشه هاته الصناديق وتجنبها وضعية الإفلاس، ومعرين في نفس السياق عن أسفنا لتأخر هذا الإصلاح الهيكلي المهم، والذي بلغ تكلفته متم سنة 2016 حوالي 10 الملايين درهم.

وفي هذا السياق نثمن التزام الحكومة بالرغم من الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين، حيث وصل السنة الماضية إلى 1500 درهم عوض 1200 درهم، مما جعل عدد المستفيدين يتجاوز 70000 مستفيد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالرغم من الإجراءات والتدابير المتخذة للنهوض بأوضاع هاته الفئة، لازالت الحاجة ملحة إلى الالتفات إلى الوضعية الهشة التي تعيشها هذه الشريحة من الطبقة العاملة المتقاعدة، وما آلت إليه أوضاعها وأوضاع ذوي الحقوق من أرامل وأيتام، والتي نوردها على سبيل المثال لا الحصر:

- أولا، التواضع وهزالة المعاشات التي تصرف لفئة كبيرة من المتقاعدين بشكل لا يراعي ارتفاع كلفة المعيشة؛

- ثانيا: كثرة المشاكل الصحية بسبب التقدم في السن؛

- ثالثا: غياب فضاءات الاستقبال الخاصة بهم؛

- رابعا: ضعف العناية الاجتماعية؛

- خامسا: النقص الحاد في الأطباء المختصين في أمراض الشيخوخة، حيث يوجد 10 أطباء فقط ببلادنا أي طبيب لكل 300000 مسن، وهو ما يدفع بعدد كبير من المتقاعدين إلى امتحان أعمال أخرى لا تليق بسنهم ولا بتجربتهم وخبرتهم العملية.

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ومن أجل رد الاعتبار لهاته الشريحة ومن منطلق الاعتراف بالأدوار الريادية التي يلعبها ندعو:

- أولا، إلى التسريع بإطلاق مسلسل الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد من خلال التشاور، بشأن إرساء نظام التقنين العام والخاص، بما سيمكن من تجاوز الاختلالات التي تعرفها بعض الصناديق؛

- ثانيا، اعتماد آلية قانونية تمكن من استثمار خبرات وكفاءات المتقاعدين، ويمكن في هذا الإطار استلهام التجربة اليابانية، حيث يتم إعادة إدماج المتقاعدين في بعض الإدارات وفي شروط محددة تراعي وضعيتهم؛

- ثالثا، اعتماد إجراءات تمييزية لفائدة هذه الفئة من قبيل الرفع من مستوى الخضم الضريبي وتقديم تحفيزات على القروض للراغبين في القيام بمشاريعهم الخاصة؛

- رابعا، تخفيض أئمة أدوية الأمراض المزمنة لتخفيض بعض العلاجات؛

- خامسا، مواصلة بذل الجهود في الرفع من الحد الأدنى للمعاش في أفق ملاءمته مع الحد الأدنى للأجر.

- أخيرا، تمكين الأرملة من معاش زوجها التقاعد كاملا بدل النسبة المعتمدة حاليا والمحددة في النصف.

شكرا.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الاجتماعية وعجزه عن تحقيق أهدافه ودواعي وأسباب نزوله في توفير معاش يضمن الحد الأدنى من متطلبات ومستلزمات الحياة الكريمة، من مسكن ومأكل ومشرب وملبس وترفيه.

وهنا لا يختلف في هذه الأزمة الحادة متقاعدو لا القطاع العام ولا القطاع الخاص، ويمكن لنا أن نسرده نموذج، اللي هو نموذج النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، اللي في الحقيقة يشكل واحد الوصمة ديال العار في جبين الدولة المغربية، بما فيه من حيف وإجحاف في حق هذه الفئة من المواطنين.

نظام الحماية الاجتماعية كذلك عجز في تأمين التغطية الصحية، تعاضدية وعمومية تحمي هاذ الفئة من الأمراض التي تستبد عادة بهذه الفئة العمرية من المواطنين، واللي كنتهم في أغلب الحالات معاشاتها الهزيلة أصلا، وتحول حياة المتقاعدين إلى معاناة ومأساة حقيقية.

فإذا كانت الحماية الاجتماعية، التي يعد التقاعد من أهمها، هي المقياس الحقيقي، لتقدم المجتمع وتماسكه الاجتماعي كما هو متعارف عليه دوليا، فإننا نسجل من جهة أن الدولة تنصلت من مسؤوليتها في هذا المجال، كما هو مستند من الفصل 31 من دستور المملكة، الذي اختزل دورها في تيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في الحماية الاجتماعية، على خلاف دول أخرى مثلا اللي هي مثيلة لنا ولا قل منا كصر وتونس، اللي في الدساتير ديالها أقرت المسؤولية المباشرة للدولة في الحماية الاجتماعية لمواطنيها.

ومن جهة أخرى، رضخت الدولة لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية، القاضية بخصوصية الحماية الاجتماعية والاقتصاري في التقاعد على ضمان معاش في حد أدنى ضعيف.

وما الهجوم الأخير على مكتسبات الموظفين بالصندوق المغربي للتقاعد إلا دليل على هذا التوجه، حيث اختارت الحكومة المقاربة المالية الصرفة، التي تختزل معالجة إشكالية التقاعد في الثالث المعون والمتجسد في الزيادة في سن التقاعد، الزيادة في الاقتطاعات والتخفيض من المعاش، وتجاهلت عمل اللجنتين التقنية والوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد، ورمت بكل ما أنتجته خلال ما يقارب 10 سنوات من 2004 إلى 2014 في قاعة الأرشيف.

إن تقارير ودراسات مؤسسات دستورية الاستشارية واللجان التقنية والمكاتب الدراسية التي تناولت تشخيص نظام التقاعد بالمغرب، على كثرتها وتنوعها، وصلت جميعها إلى نفس التقييمات والخلاصات والنتائج، ووقفت على مجموعة من الاختلالات كتعدد الصناديق وتنوع أنظمتها وضعف التغطية وعدم التجانس وغياب التمثيلية النقابية وتعدد الجهات الوصية، كما عرت تلك التقارير عن سوء تسيير والتبذير واستعمال صناديق التقاعد ومقدرات العمال كصناديق سوداء، وفي استثمارات مخاطرة وتعويضات غير قانونية وتوظيفات مالية وعقارية مشبوهة.

الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفظه بيمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أولا: ما هي التدابير التي تتخذونها لإنصاف فئة المتقاعدين؟

ثانيا: ما هي الإجراءات المسطرة لإصلاح شمولي وهيكلتي لنظام

التقاعد؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة، هل هناك تصور للحكومة مستقبلي وليس آني لوضع التقاعد ضمن اهتماماتها العمومية، في ارتباط مع التفاوتات الصارخة التي تعرفها بنية صناديق التقاعد؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس الحكومة،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

سؤالنا اليوم بهم فئة محمة من المواطنين والمواطنات أنهت مسارها المهني، بعدما أسدت خدمات جليلة لبلدها، من خلال مساهمتها في دورة الإنتاج، وقدمت تضحيات كبيرة في سبيل الإسهام في النهوض بالاقتصاد الوطني، هذه الفئة العريضة تجد نفسها في خريف عمرها عرضة للتهميش والإقصاء، تكابد مرارة العزلة النفسية وحدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، المادية منها والصحية، وذلك بسبب ضعف نظام الحماية

هذا موضوع مهم يتعلق بشريحة مهمة من المواطنين والمواطنات، الذين أفنوا عمرهم في خدمة الوطن، وبالمناسبة لا بد في البداية أن أتوجه بالشكر إليهم وإلى هذه الفئة على الخدمات الجليلة التي أسدوها كل من موقعه، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

وأريد أيضا أن أشير إلى أن هذه المشكلة، المعضلة، المشكل هو عالمي ناتج عن تحولات في البنية السكانية في كل بلد بلد، ولذلك هذا تتطور فيه المقاربات وتتطور فيه السياسات.

وجوابا على أسئلة السيدات والسادة البرلمانين، أريد أن أشير أولا إلى بعض التدابير المشتركة بين متقاعدي القطاعين العام والخاص، وأشير بدءا إلى أن عدد المتقاعدين المصرح بهم هو ما يناهز 1.800.000 تقريبا متقاعد شخص برسم السنة المحاسبية 2018، وبكلفة إجمالية خام تتجاوز 58 مليار درهم من منح التقاعد، وتمثل حصة الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أكثر من 81%، و81.8% بالضبط من الحصيد الإجمالي للمتقاعدين المصرح بهم، و48% بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد، و33% (CNSS) و10.3% بالنسبة للصندوق المهني المغربي للتقاعد (CMR) و6.9% بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR).

الإجراءات التي همت هذه الشريحة في المراحل الأخيرة:

أولا، تطبيق حد أدنى للمعاش، وهذا بطبيعة الحال كان هناك تفكير فيه من قديم، تطور، وعملت عليه الحكومة السابقة بموجب الإصلاح المقياسي لسنة 2016 على تحسين الوضعية المادية للمتقاعدين، من خلال الرفع من الحد الأدنى للمعاش بالقطاع العام من 1000 إلى 1500 درهم شهريا يمثل زيادة ب 50% من قيمة الحد الأدنى للمعاش، وذلك بعد أن تم رفعه شهريا من 500 إلى 600 درهم سنة 2008 ومن 600 إلى 1000 درهم سنة 2011، لذلك تم إقرار تطبيق حد أدنى للمعاش الذي أصبح ابتداء من فاتح يناير 2018، 1500 درهم شهريا بالنسبة للقطاع العام و1000 درهم شهريا بالنسبة للقطاع الخاص.

وللتأكيد على أن إجراء الرفع من الحد الأدنى للمعاش شمل شريحة عريضة من متقاعدي القطاعين العام والخاص الذين كانوا يتقاضون معاشات هزيلة.

ثانيا، واحد الإجراء مهم أنا بغيت نوضحو لأن المواطنين مزيان يعرفوه ويفهموه، وهو استفادة المتقاعدين من تخفيضات ضريبية مهمة، ذلك أن بلادنا بذلت جهود كبيرة في دعم القدرة الشرائية للمتقاعدين بالقطاعين العام والخاص من مدخل التخفيضات الضريبية، حيث استفادت معاشات التقاعد بموجب القانون المتعلق بالضريبة على الدخل، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1989، من إعفاء ضريبي بنسبة 25% من المبلغ الخام دون تحديد سقف أقصى، وارتفع تدريجيا ثم رفعناه، ارتفع سنة 2013 ليبلغ 55% بموجب هاذ القانون المالية.

إن الإصلاح الحقيقي لأنظمة التقاعد في المغرب هو الإصلاح الشامل والدائم، الذي يعيد للمتقاعد مكانته في المجتمع ويحصن التضامن بين الأجيال ويعترف ببذل وعطاء المتقاعد في خدمة بلده ويراعي مصالح الأجراء وصيانة مكتسباتهم ويضمن إشراك الممثلين الحقيقيين للأجراء في تدبير الصناديق ويقر الزيادة المنتظمة في المعاش وفق السلم المتحرك للأسعار.

وفي هذا الصدد نرى أنه من الواجب والضروري أن تضع الدولة بإشراك لكل مكونات وفعاليات المجتمع، أحزاب سياسية، مركزيات نقابية ومجتمع مدني أن تضع إستراتيجية وطنية لفائدة المتقاعدين وذوي حقوقهم في السياسات العمومية للدولة، تغير العقل الجمعي الثقافي لمجتمعنا حول المتقاعد، باعتباره منتهي الصلاحية وديم العطاء والخلق والإبداع.

كذلك الافتتاح على المجالات المتنوعة للحماية الاجتماعية، كإقرار المساعدات الخاصة والمواكبة الصحية والنقل المجاني أو بأتمنة مناسبة وتوفير نوادي خاصة ودور إيواء المتقاعدين وتنشيط السياحة الاجتماعية، دمج الحياة الاجتماعية للمتقاعدين في أهداف ومشاريع صناديق التقاعد، وضع آليات الاستفادة من الخبرة وتجارب الأطر والكفاءات المتقاعدة، خلق مرصد وطني للتقاعد.

أخيرا تخليد اليوم العالمي للمسنين فاتح أكتوبر لفت الانتباه لقضايا المتقاعدين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد رئيس الحكومة،

نسألكم، السيد رئيس الحكومة حول وضعية المتقاعدين في السياسات العمومية، خاصة وأن برنامجكم الحكومي لم يأت على ذكر هذه الفئة بتاتا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على الأسئلة التي استمنا لها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

المعاشات تراجع طبقا لتطورات أجرة النظام السنوية المتوسطة، وذلك في القوانين الجاري بها العمل.

ولابد من التأكيد في هذا الإطار، بأن الحكومة تحرص على تطبيق مبدأ مراجعة المعاشات في هذه الحالات، ومن الأمثلة على ذلك: الإصلاح الأخير الذي هم الفئة التي تضررت من النظامين الأساسيين لموظفي التربية الوطنية لسنة 1985-2003 التي تسمى نفسها "ضحايا النظامين"، وهي المشكلة التي عمرت أزيد من 30 سنة، حيث عملت الحكومة على حل هاذ المشكل، وحليناه في إطار الاتفاق الحوار الاجتماعي ديال 25 أبريل الذي دخل التاريخ 25 أبريل، حيث عملت الحكومة على تعديل هذا النظام الأساسي ليستفيد رجال ونساء التعليم هذه الفئة من سنوات الأقدمية الاعتبارية تحتسب لهم في تسريع الترقية، وستؤهلهم للترقي إلى السلم 11 والحصول على تقاعد أفضل، وستستفيد شريحة المتقاعدين السابقين من هذه الفئة تلقائيا من هذه التسوية، إذن هذا تطبيق لهداك القانون.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى مبدأ التوزيع الذي تعتمده أنظمة التقاعد الأساسية بالمغرب، فإن هذه الأخيرة ليس بإمكانها الرفع من الحد الأدنى للمعاش أو مراجعة المعاشات بمستويات مرتفعة تلقائيا، لأن ذلك من شأنه أن يهدد توازن أنظمة المعاشات وقدرتها على الاستمرار في صرف تلك المعاشات.

لكن وعيا من الحكومة بأهمية تجاوز هذه المعوقات للحفاظ على مستوى عيش المتقاعدين، فإن الحكومة في إطار مسلسل الإصلاح الشمولي لقطاع التقاعد ببلادنا جعلت إحدى أولوياتها هذا الإصلاح ووضعت آلية شفافة لمنح وتدير حد أدنى للمعاش وكذا إقرار مبدأ إعادة تقييم المعاشات وأيضاً أطلقت دراسة هي مستمرة الآن للإصلاح الشمولي، وكلفت جهاز خاص بمتابعته في أفق اعتماد نظام القطبين: قطب عام، قطب خاص، كما هو متفق عليه سابقاً، ويتم عملياً تتبعها من قبل لجنة القيادة ولجنة تقنية، إذن احنا بصدد العمل على الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد اللي غادي إن شاء الله نرجعو له في حوار إما في إطار الحوار الاجتماعي أو في إطار المجلس الأعلى للوظيفة العمومية أو في إطار آليات أخرى من هاذ... ولكن خاصها تنتهي هاذ الدراسة أولاً.

هذا ومعلوم أن العمل على الحفاظ على مستوى عيش المتقاعدين يمر أيضاً عبر العمل على تقليص بعض المصاريف، حيث وفرت بلادنا من أجل هذا الغرض نظاماً للتأمين الإجباري عن مرض يستفيد من كل المتقاعدين وذوي حقوقها على عكس ما قال أحد الإخوان ما عرفتش شكون، جميع المتقاعدين عندهم، جميع المتقاعدين عندهم التأمين الإجباري عن المرض بفعل التقاعد، وهذاك ماشي هماً اللي يتحملو الكلفة ديالو وذوي حقوقهم، ويبلغ عدد المستفيدين من هاذ التأمين الإجباري على المرض 534535.

أيضاً السياسة الدوائية التي دشنتها الحكومة اللي في عدد للتخفيف من الأدوية هو غادي في الاتجاه، الأدوية التي قررنا في قانون المالية الأخير

ويرسم قانون المالية 2015 تم منح خصم جزافي عند احتساب الضريبة على الدخل بالنسبة للمعاشات التي تصرفها أنظمة التقاعد نسبتته 55% من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو يقل عن 168.000 درهم، يعني 14000 درهم في الشهر وينسبة 40% لما زاد عن ذلك، معنى ذلك اللي عندو في المعاش ديالو أقل من 14000 درهم عندو تخفيض ديال 55% في الضريبة على الدخل، اللي عندو أكثر من 14000 درهم عندو تخفيض ديال 40%.

وبفضل هذه التخفيضات الضريبية، فإن حوالي 1.600.000 متقاعد من أصل العدد الإجمالي للمتقاعدين البالغ عددهم 1.800.000 معفون نهائياً من الضريبة على الدخل، أي 89.8% من المتقاعدين لا يؤدون الضريبة على الدخل بسبب هذا التخفيض، وهذا رقم مهم 89%، 90% في نهاية المطاف 10.2% فقط من المتقاعدين الذين يؤدون الضريبة على الدخل، وهي ضريبة على الدخل يطبق عليها التخفيض الذي قلناه، إما 55% أو 40%، هناك جدول تفصيلي لكل فئة من الفئات شحال نسبتها ونسبة الإعفاء بالنسبة إليها.

ويعد هذا الإعفاء امتيازاً ضريبياً هاماً، ساهم بشكل كبير في الرفع من المبالغ الصافية لمعاشات التقاعد وجعلها في كثير من الأحيان تفوق الأجر الصافية خلال مزاوله العمل، ذاك الشيء علاش كثير من الناس كيخرجو للتقاعد، وكيتراد له الأجر واحد الشوية، لأنه الضريبة على الدخل عندو هذاك التخفيض.

كما ترتب عنه الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل بالنسبة للمعاشات التي يقل مبلغها عن 5500 درهم، علماً أن عدد المعاشات التي يصرفها الصندوق المغربي للتقاعد المعفاة من الضريبة على الدخل مثلاً تبلغ نسبتها 80% من إجمالي المعاشات.

ثالثاً، اعتماد مبدأ مراجعة قيمة المعاشات: بالنظر للارتفاع المتواصل لتكاليف العيش، تعتمد أنظمة التقاعد على مبدأ مراجعة قيمة المعاشات، بغية الحفاظ على القدرة الشرائية للمتقاعدين.

وفي هذا الصدد، لابد من التذكير بأن المتعضيات الجاري بها العمل، في ما يخص معاشات موظفي القطاع العام تنص على مبدأ مراجعة معاشات التقاعد في حال كل زيادة تطرأ على المرتب الأساسي المخصص للدرجة والسلم والرتبة أو الطبقة التي كان ينتمي إليها فعلاً الموظف أو المستخدم قبل إحالته على التقاعد، وذلك في الفصل 44 من القانون رقم 011.71 المحدث بموجبه نظام لرواتب التقاعد المدنية.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فإن القانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي ينص على إمكانية مراجعة المعاشات في حالة ما إذا كان مستوى الأجر التي تم على أساسها صرف المعاشات ضعيفاً بالمقارنة مع مستوى الأجر الجاري.

كما ينص القانون المتعلق بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد على أن

- وضع قاعدة المعطيات الخاصة بالمنخرطين في الصندوق المغربي للتقاعد ومنصة إلكترونية خاصة للتدبير اللامادي لهذا الملف؛

- إلزام الإدارات بوضع الوثائق المكونة للمفات معاشات موظفي أو أعوانها في المنصة الإلكترونية المذكورة بطريقة مجردة من الطابع اللامادي وإخضاعها للتوقيع الإلكتروني، وذلك ضمن أجل 9 أشهر قبل بلوغهم حد السن، و6 أشهر قبل التاريخ الفعلي للحذف من الأسلاك نتيجة الإحالة على التقاعد بناء على طلب؛

- العمل على أداء المستحقات المعاشية للموظفين والأعوان الذين تستوفي ملفاتهم الشروط المطلوبة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد في نهاية الشهر المدني الموالي لتاريخ استحقاقها القانوني، وسيطلق العمل بمقتضيات هذا المشور ابتداء من فاتح نونبر 2019 مع اعتماد التدرج في تعميم تنزيل الإجراءات المتعلقة بالتدبير الإلكتروني للمفات معاشات التقاعد بشكل يضمن انخراط جميع الإدارات في أفق متم سنة 2020؛

- ثانيا، استمرار استفادة موظفي القطاع العام من خدمات جمعيات الأعمال الاجتماعية، ذلك أن الموظفين المتقاعدين يستمرون في الاستفادة من جميع الامتيازات والخدمات التي توفرها جمعيات الأعمال الاجتماعية بقطاعاتهم الأصلية، تتمثل لدى بعض القطاعات في توفير تغطية صحية تكملية للأنظمة الأساسية قد تصل نسبة التعويض فيها إلى 100% والاستفادة من التعاقد مع بعض المراكز الطبية للخدمات الصحية، وتنظيم مخيمات صيفية ترفيهية لفائدة أبنائهم أو أطفالهم أو أطفال أبنائهم، وكذا الاستفادة من امتيازات أخرى، منها خصم 30% من تذكرة القطار لمختلف ربوع المملكة، وهي الإجراء الذي يمكن أن يشمل مختلف المتقاعدين عن طريق اتفاقيات تقوم بها جمعيات الأعمال الاجتماعية المعنية مع وسائل نقل معينة، إما مع المكتب الوطني للسكك الحديدية أو مع وسائل النقل أخرى؛

- ثالثا، إمكانية الاستفادة من دعم خاص ذلك أنه هاذ الإمكانيّة تفتحت أمام متقاعدي القطاع العام وذوي حقوقهم والذين لا توفر لهم أنظمة الاحتياط الاجتماعي الأساسية تغطية كاملة كافية الاستفادة من دعم خاص، وذلك حرصا على تكريس الحماية الاجتماعية لهم والتصدي للهشاشة والفقر، وقد تم خلال سنوات 2016-2017-2018-2019 دراسة حوالي 3400 ملف ترشيح للاستفادة من هذا الدعم، أفضت إلى قبول ما يناهز 3000 ملف منها.

في الختام، أريد أن أقول أن فعلا هاذ الفئة تحتاج لكل العناية وأنه احنا بدأنا في عملية تفكير في كيفية تطوير هاذ الإجراءات التي هي أصلا إجراءات مهمة متراكمة ساهمت فيها مختلف الإدارات عدد من المتدخلين ولكن احنا مستعدون لتطويرها من خلال أفكار إبداعية لدعم هذه الشريحة ودعم قدراتها الشرائية.

إزالة الضريبة على القيمة المضافة عنها، والتي هي تقريبا عدد مهم من الأدوية هي أدوية موجهة أساسا إلى أمراض مزمنة وإلى عدد من الأمراض الذي تنهم المتقاعدين، المتقاعدين أيضا وهذا داخل في السياسة الدوائية.

لكن هذه الجهود لا بد أن نقول بأن المحتاجين إلى الاستمرار فيها، أريد أن أقول أيضا هنا بأن الحكومة من خلال الوزارة الوصية ووزارة التضامن والأسرة وضعت سياسة عمومية خاصة بالمسنين، عندنا عدد من أسمو، ومن بينها هاذ القضية ديال الأدوية، عدد من المفردات السياسة خاصة بالمسنين، ومن بينها الاهتمام بتكوين الأطباء في طب الشيخوخة التي إن شاء الله غادي تطلق هاذ الديناميكية في القريب، احنا واعييين بالنقص الموجود في هؤلاء الأطباء كما قال أحد الإخوة المستشارين المحترمين.

وأخيرا لا بد من التذكير بالموجودات التي بذلتها وتبذلها صناديق التقاعد لتحسين القدرة على الاستجابة لطلبات المتقاعدين في إطار تعزيز سياسة القرب، حيث تم العمل على تنزيل مجموعة من المشاريع في هذا المجال، من جملة:

- تبسيط ونشر ورقمنة المساطر المتعلقة بالخدمات المقدمة للمتقاعدين؛

- تطوير أساليب جديدة لمراقبة الحقوق؛

- تطوير الخدمات المقدمة على البوابات الإلكترونية والتطبيقات على الهاتف المحمول؛

- إتمام المشاريع المتعلقة بتأهيل وتوسيع شبكة المنوبيات الجهوية لصناديق التقاعد؛

- نشر آجال معالجة طلبات وشكايات المتقاعدين.

أريد أن أشير في المحور الثاني من هاذ الجواب ديالي على تدابير خاصة بموظفي القطاع العام، ذلك أن هناك عدد من التدابير خاصة بالمتقاعدين من موظفي القطاع العام، فيها أولا تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص الذين سيحاولون على التقاعد وذوي حقوقهم.

في إطار العمل على تجاوز الصعوبات المسطرية التي تعترى المسطرة الحالية أصدرت بوصفي رئيس حكومة منشورا بتاريخ 21 ماي 2019 بشأن اعتماد التدبير الإلكتروني للمفات معاشات التقاعد المحولة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد، والذي يهدف أساسا إلى اعتماد التدبير الإلكتروني للمفات المعاشات وتقليص آجال تحويلها وتحويلها، وكذا تبسيط إجراءات ومساطر تدبير ملفات معاشات التقاعد ورقمتها، وذلك تفاديا للتأخير في صرف رواتب التقاعد.

وفي هذا الإطار تضمن هذا المنشور جملة من التدابير الواجب اتخاذها من طرف الإدارات ومن طرف الصندوق المغربي للتقاعد لتسريع إعداد وتصفية معاشات الموظفين والأعوان العموميين، من أهمها:

كذلك هاذ الموضوع، كما قلت، سياسي يحتاج إلى شجاعة سياسية لأن يرتبط، كما قلتو، بمصير عدد كبير جدا من المواطنين 1.800.000، هاذ المواطنين الذين بقاو فناء حياتهم في بناء هذا البلد، قتلوها، فيهم المعلم، فيهم الأستاذ الذي كون هاذ الأطر التي تسير المغرب، فيهم البنائين في القطاع الخاص الذين شيدوا الطرقات وشيدوا هاذ البلاد، فيهم الأمنيين الذين حضوا وأسسوا وبنوا هاذ المنظومة الأمنية ديال بلادنا، فيهم كذلك الجنود الذين هم في الساحات، الذين في ثغورات البلد، فيهم متقاعدي الفلاحة الذين ينتجون ما نأكله، يستمرون في هاذ المسائل، إذن هاذو هما المتقاعدين الكثر والذين تركناهم لوحدهم دون، علاش تنخليوهم؟ لأنه تخدمو، كما قلت، في البداية، كما قال واحد الأخ، على أنهم بحكم أن بساطة الإمكانيات اللي تنعطيوهم تنخليوهم في أرذل عمرهم، حتى تيوصلو لواحد العمر اللي فيه الأمراض وفيه واحد العدد المسائل وتمشيو، فين تمشيو؟ تمشيو يخدمو بعض الأعمال التي لا تشرفنا كبلد، باش نخليو هاذ الناس هاذو حتى ل 70 عام حتى ل 65 عام عاد يمشي يخدم، علاش؟ لأن الإمكانيات اللي اعطيناهم ما كافياشي لأن المسائل اللي أخذوها ما كافياشي.

تكلمت السيد رئيس الحكومة على التغييرات، على الأهداف، مثلا اللي عندو 14.000 درهم في السنة، 14.000 درهم في السنة قسمها على 12 شهر هي 1.160 درهم، سخايلي في السنة، إذن اللي عندو 14.000 في الشهر، هذا ما تهزروش عليه، احنا تهزروش على الناس، لا قلت 14.000 درهم في السنة، في الشهر؟ إذن احنا تهزروش في الناس.. اللي عندو مليون و400.000 فرنك هذا راه لباس عليه، ما تهزروش عليه احنا كاع، هذا ما نهزروش عليه كاع.

تهزروش على ذوك الناس اللي تيقبطو، كما قلت، الزيادة اللي وصلت 1500 درهم، واش 1500 درهم الآن يمكن هاذ 1500 درهم باش يمكن تعطي للإنسان عيش كريم في وطنه؟ ما يمكنش بهاذ 1500 درهم، ما يمكنش تعطيه شي حاجة، وبالتالي فإن هاذ الإمكانيات اللي تندفع المواطنين باش يمشيو يخدمو في مسائل لا تشرفنا ولا تشرفنا كبلد، باش نخليو هاذ الناس اللي بناو بلادنا وبنوا طرقاتنا وبنوا مدنا وبنوا الأدمغة ديالنا ونخليوهم في الأخير أن يعبث بهم عايش.

كذلك حتى هاذ الزيادة اللي تزداد مثلا، الزيادة اللي في الاتفاق اللي مع النقابات زدو لكليشي، ما عدا المتقاعدين ما زدوهم والو، ما عرفتش علاش؟ واش هما زعما لا باس عليهم؟ ثم ما تهزروش على التقاعد، التقاعد فيه تقاعدات، كاي تقاعدات اللي هي كبيرة بزاف ما تهزروش عليها، كاي اللي استثنائية، كاي تقاعدات اللي، كما قلت، اللي ما ذكرناهمش هنا، خاصنا نتذكر فيهم، كاي تقاعدات، وسوف أذكركم السيد الوزير، أنا مشيت قلبت لقيت يمكن في 2001 ولا في 2002، اتتا السيد الرئيس كنتم في المعارضة كنت طرحو سؤال كبير جدا، كنت أنت وكان رئيس الحكومة السابق يمكن وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان وشي

شكرا جزيلًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

طيب، شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن في إطار التعقيبات لفريق الأصالة والمعاصرة. تفضل السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي المستشارين،

اسمحوا لي في البداية السيد رئيس الحكومة المحترم أن أذكركم بأن هاذ الموضوع الذي ناقشه الآن والذي أعطيت فيه إحصائيات كبيرة جدا، وأعطيت كذلك سياسة في الحكومة والحكومات السابقة فيما يخص هاذ الموضوع اللي هو أساسي وكبير جدا اللي هو موضوع المتقاعدين.

هو موضوع كما قلت على درجة كبيرة من الأهمية وعلى درجة كبيرة من الخطورة، لأنه بهم، كما قلت السيد رئيس الحكومة، شريحة هامة من المغاربة 1.800.000 تقريبا اللي قتلو إذن شريحة هامة من المغاربة الذين كما قلت كذلك أفنو حياتهم في خدمة هذا البلد، ولأنه يميس أساسا جانبا أساسيا من حياة الإنسان، ما نسميه بكرامة العيش وبكرامة المواطن، لأن هاذ المتقاعد إلى ما تبحسش ما تيعيش في كرامة فالإشكاليات التي تكون فيما بعد فالإشكاليات هي كبيرة جدا، إذن يجب أن يحس هذا المواطن بأنه كريم يعيش بكرامة داخل وطنه.

وكذلك موضوع فيه جانب تقني علاش؟ لأن تعدد - كما قلت - المؤسسات ديال التقاعد 4 أو 5، التعدد في الأنظمة، التعدد في الحكامة، إذن هاذ التعدد الذي هو اللي كثير بزاف هو الذي يعطي هاذ المسائل التقنية، احنا ما نهزروش فيها لأن كما قلت، راه كاي دراسات مجال المؤسسات دستورية أقرت وكتب ووضعت عدد من التقارير فيما يخص المتقاعدين وفيما يخص نظام التقاعد بالمغرب، هاذ الشي معروف، المجال التقني معروف، ولكن فهو مجال بالخصوص سياسي، فسياسي، هاذ المشكل ديال المتقاعدين فهو مسألة سياسية. سياسية ماشي تنعنيو بها أن يكون فيها التجاذب، تزايدو فيما بيننا فيما يخص هذا الموضوع، لا يمكن أن يتزايد المغاربة في موضوع مهم كهذا الموضوع ديال المتقاعدين، سياسي كذلك، علاش نقول سياسي؟ لأن خاص يكون من الناحية السياسية الحكومة تكون عندها واحد الشحنة ديال الشجاعة السياسية كبيرة جدا، باش يمكن لها تحل أو لا يمكن تساهم في حل هاذ الإشكاليات المطروحة على المتقاعدين.

إصلاح أنظمة التقاعد، بقدر ما اليوم ناقش المتقاعدين ووضعية المتقاعدين، وهل الحكومة أدمجتهم فعلا في سياستها وفي تفكيرها.

إننا لن نكون من المبشرين للمجهودات التي بذلت، وعلينا أن نعتز بالتطور الذي عرفته بلادنا خلال هذه الفترة من الإصلاحات، غير أننا نتفاجأ السيد رئيس الحكومة المحترم عندما نقول بأن هناك ضغط كبير في ظل الأزمة الاقتصادية، يذهب ضحيتها المتقاعد.

نعم، أصبحنا اليوم بعدما كان الموظف النشط كان يعوض 13 متقاعد، انخفض في 2000 إلى 6 ديال النشطاء تيأديو واحد الثمن ديال المتقاعد، اليوم أصبحنا في 1 أو 2 كيعوضو متقاعد، معناه احنا ماشيين اليوم في واحد الوتيرة غادي يتساوى النشط والمتقاعد، وهذا طبعا غادي يهدد الاستمرارية ديال الصناديق ديالنا، احنا اليوم السيد الرئيس ما استطعناش أننا نوحده الصناديق، النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، الصندوق المهني المغربي للتقاعد، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كلها صناديق تحتوي مجموعة من المتقاعدين، وكل صندوق له ميزة خاصة.

اليوم المتقاعدين احنا كيقاوا كيختلفو ما بين هاد الصندوق وهاد الصندوق وهاد الصندوق، وإلى دخلنا اليوم (la CNSS) صندوق الضمان الاجتماعي كينقلوا أن أطر الشركات اليوم كيتقضاوا واحد القيمة كبيرة مادية، نظرا للمجهودات التي كيخرجو، ولكن ملي كيخرجو للتقاعد راه ما كيتجاوزوش 4200 درهم، هذا من التركيبة ديالنا التي ما انكينناش على المتقاعد، باش قلت كنشكر كل من ساهم في إثارة موضوع المتقاعد، وما كينقلوش أننا راه احنا مقصرين أو الحكومة مقصرة، بل هذه منظومة، تركيبة باش ما نجوشني ونهجمو اليوم على وضعنا، احنا راه تقدمنا وتطورنا وكنشهدو بها وماشي المعارضة باش نقول كلشي كحل، أو كلشي أسود، هناك اجتهادات، غير أن هناك إهمال كبير لفكرة المتقاعد.

عندما تجتهد الحكومة خصوصا حكومتنا الحالية، تجتهد بشح كبير وبخل كبير في الزيادة في أجور الموظفين، لماذا لا تشمل هذه الزيادة باقي المتقاعدين؟ لماذا لا ندخل المتقاعد ضمن برامج الحوار الاجتماعي مع النقابات الأكثر تمثيلية، حتى يستفيد ذلك المتقاعد من ما يستفيد به ذلك النشط؟

اليوم المتقاعد أصبح مهمشا، مهملا أو مهمشا أكثر، لأن اليوم ينادي المتقاعد "إني احتجتك ياوطني" عندما يتقدم به السن فتزداد أمراضه، حاجاته ويتطلب إلى المساعدة.

هذا الضغط، السيد رئيس الحكومة، كيجعل المؤسسات الإنتاجية من وظيفة عمومية وغيرها تضغط وتمتص من معاشات المتقاعدين، وعندي أمثلة:

إلى دخلنا للسكك الحديدية، اليوم، بعدما الصندوق المحلي ديال السكك الحديدية (l'ONCF) تجمع مع النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد زولو لهم 24% من المنح ومن المعاش ديالهم، وأصبحو محرومين، بعض

برلماني آخر، الموضوع ذات أهمية كبيرة جدا كنتو طرحته على حكومة التناوب آنذاك، يمكن كان وزير المالية آنذاك فيما يخص تقاعد الوزراء وفيما يخص تقاعد البرلمانيين.

إذن ذاك السؤال تفاعل معه المغاربة، هاذ الشيء كندكركم به ليس لإحراجكم ولكن الآن أتم هذالك السؤال اللي كان تدار فالواقع تمنناو وكلنا يقين على أن تمنناو نخيدو هاذ اللغط وهاذ المسائل اللي كايينة في ديور المواطنين، عندما المواطن كيقولو ليه على أن البرلماني كيمن يوصل لجوج ديال الملايين فالتقاعد ديالو باش يعيش عيشة حسنة والوزير خاصو يكون عندو تقريبا 39.000 درهم فالتقاعد ديالو باش يعيش عيشة حسنة، ويكون عندنا مواطن مغربي اللي عندو 1500 درهم باش يعيش كيفاش غيعيش؟ المواطن ما غيفهمش هاذ الشيء.

وبالتالي الآن ملي كنتو وأتم رئيس الحكومة الآن عندكم بحكم الدستور ديال 2011 اختصاصات لم يحلم بها أي رئيس حكومة.

الآن نتمنى أن تقوموا بهذا العمل إما تفضيو هاذ التقاعد ديال الوزراء وتشرحوه للناس دبا أولا تديرو الإصلاح ديالو هو ولا ديال البرلمانيين باش المواطن ديالنا المغربي اللي عندو 1500 درهم يقول راه كايين المعقول وكايين هاذ الهضرة اللي كتسمعو فيها شوية ديال المعقول بالنسبة لبلادنا. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نستمع الآن لوجهة نظر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدة الوزراء الأجلاء المحترمين.

أخواتي المستشارات والمستشارين.

يسعدني السيد رئيس الحكومة المحترم أن أتناول باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية موضوع الناس اللي خدمو البلاد قديم، موضوع المتقاعدين، وأشكر كل من ساهم في إثارة هذا الموضوع لأن قلما نتذكر أو نذكر المتقاعدين.

أشكركم السيد رئيس الحكومة وجميع مكونات هاذ المجلس التي اختارت هذا الموضوع للنش فيه، أظن أن بلادنا السيد رئيس الحكومة قد قطعت أشواطاً مهمة في الإصلاح، وباسم الفريق الاستقلالي سوف لن ندخل في طريقة إصلاح التقاعد وطرق التقاعد وطريقة اختلاس والتحايل التي تم فيها

- مراجعة وتقييم برامج الدعم الاجتماعي من قبل تيسير وراميد وغيرها، بغية ضمان استفادة المتقاعدين ذوي المعاشات الهزيلة وذوي الحقوق.

- تسجيل استغرابنا من استثناء فئة المتقاعدين من الزيادات في الأجور عكس ما كان معمول به في السابق؛

- التعجيل بإخراج النصوص التنظيمية للقوانين المتعلقة بالمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء؛

- تحمل الدولة للتكلفة المالية للإصلاح في مرحلته الثانية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا بد، وبهذه المناسبة، ومن هذه المؤسسة الدستورية المحترمة، أن أثير انتباهكم لفئة غالبية علينا ضحّت بالغالي والنفيس دفاعاً عن الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أنا ما غاديش نتكلم لكم على 1500 درهم 1400 درهم، خاصكم السيد رئيس الحكومة تعرفو بأن الأرامل ديال بعض أفراد قوات الأمن الوطني والقوات المساعدة ورجال السلطة يتقاضون، السيد رئيس الحكومة، ما بين 400 درهم و500 درهم و600 درهم، حسب الرتب ديالهم.

خاصكم تعرفو، السيد رئيس الحكومة، ماشي 1500 درهم وهادي عندنا الحالات كثيرة تبتقضاوها من صندوق التقاعد.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السي يحفظه، الرسالة وصلت.

الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

أعتقد أن هذا الموضوع موضوع ليس فيه انتاءات وليس فيه معارضة أو أغلبية، ولكنه موضوع يهم جميع المغاربة ويهم جميع المؤسسات الوطنية.

أعتقد أن زاوية النظر التي يجب أن ننظر منها إلى هذا الموضوع هي أولا زاوية الانتقال القاسي من وضعية إلى وضعية، من وضعية نسبية مريحة، فيها أولا من حيث النشاط بين عشية وضحاها يصبح الشخص بدون وجهة وبدون مسار يوم ألفه لأكثر من 30 أو 35 سنة.

المسألة الثانية من حيث الدخول وحتى إذا اعتبرنا أن الإنسان النشط مدرج في خانة الطبقة المتوسطة، فإنه بمجرد ما يحال على التقاعد يسقط إلى الطبقة الدنيا وما يستتبع ذلك من آلام نفسية بالدرجة الأولى، وأيضا ما يستتبع ذلك من صعوبة في مواجهة تكاليف الحياة التي ألفها المستخدم أو

المنح تزداد 900 درهم زادت الإدارة ديال (l'ONCF)، وهذا المتقاعدين ما يتزادوش، وهذا كيضرب القانون ديال 06.89 المادة 44 مكرر اللي كنتقول أن خاص يستافد الجميع، وهذا الشئ ما تمش، وإلى هضرنا على (l'ONCF) نهضرو على مؤسسة كبيرة اللي سميتها "لافارج"، هاذ "لافارج" دارو التقائية لراسهم، وأصبحو هذا المتقاعد كيفرضو عليه التغطية الصحية باش يؤدي من الراتب ديالو شهريا واحد المساهمة، وأصبح هذاك المتقاعد من "لافارج" اللي مؤسسة كبيرة وكبيرة جدا أصبح أقل وضعا أو يؤدي أكثر من العامل النشط، وإلى هضرنا عليها غهضرو على المتقاعدين ديال الطاقة والمعادن، لأن هم معاناتهم مع السيليكوز، واش الأجرة ديالهم غادي تقدمهم وهما تبتعالجو أو تبتخلصو ب (SMIG)؟

إلى هضرنا على جميع ما يمكن أن يتعلق بالعمال اللي ما وصلوش حتى 3240 نهار، أش من تقاعد بقي لهم؟ وهاذوك العمال اللي تيبنيو أورايش البناء اللي ما تيوصلوش إلى 3240 يوم وتيخرجو للشارع، واش نرضاو لأنفسنا اليوم ولشعبنا، لقاو (les concierges) نلقاو (Cireurs) هاذوك ماسحي الأحذية وحراس العمارات وحراس الأورايش، كلهم من المتقاعدين، علاش؟ لأن ما كاينش عناية، وتنشكر كل من ساهم في إثارة مشكل المتقاعدين، علنا نخرج بتحسين وضعيتهم.

شكرا.

أستسمح السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، ندعو الحكومة إلى مباشرة إصلاحات هيكلية حقيقية عميقة شمولية بهدف الوصول إلى نظام القطبين العمومي والخاص في أفق توحيد أنظمة التقاعد، كالتزام أخذته الحكومتان السابقة والحالية على اعتبار محدودية إصلاح مقياسي للمنتهين.

ثانيا، نعتبر في الفريق الحركي أن العناية بالمتقاعد تتطلب ما يلي:

- إعفاء المتقاعد من الضريبة على الدخل، والتي أداها عبر الاقتطاع من المنبع عندما كان موظفا في القطاع العام والمستخدمين في القطاع الخاص؛

- إحداث درجات ترقى تراعي بعض الفئات داخل الوظيفة العمومية وتشجيع أنظمة التقاعد التكميلية الاختيارية؛

لذلك السيد رئيس الحكومة اليوم مطلوب منا كمتجمع أن نحتضن هذه الفئة والمجتمع يحتضن هذه الفئة من خلال مؤسساته، أولا، المؤسسات الدستورية سواء البرلمان أو الحكومة، بالنظر أن تبقى وأن تظل وأن تكون هذه الفئة في صلب اهتمامات السياسات العمومية.

الحلول احنا بلد عندنا إمكانيات، عندنا مؤسسات، عندنا حلول يجب أن نبحث على الحلول التي تجعل من هاته الفئة حاضرة في همنا اليومي وتجعلنا قادرين على أن نتزع عن هاته الفئة هاذ الطابع الصعب لأنه في حقيقة الأمر هذه الفئة بمجرد ما تخرج تسقط في دائرة الفقر ودائرة الهشاشة، وهذا عبء يجب أن يتحمله المجتمع وهذا في السياسات العامة التي نريد بها أن نرفع من جودة الحياة لدى المواطن المغربي فهاذو مواطنين مغاربة يجب علينا ويتحتم علينا أن نفعل ما يلزم من أجل أن نجد المداخل الضرورية في السياسات العمومية لنعطي لرفع من وضعية هذه الفئات، لأنه فعلا تعيش وضعية قاسية، حتى المسؤولين اللي اليوم في الإدارات العمومية أو في المؤسسات العمومية غدا ملي تخرجو تيصبحو في وضعية أخرى من وضعية ديال الامتيازات الإدارية التعويضات إلى ذلك إلى معاشه الجاف وهذا المعاش يمنعك من الاستمرار في ممارسة حياتك كما كنت تمارسها.

وتتمنى أن يكون الجميع معنا في هاذ التوجه.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

استمنا إلى ردمك بإمعان على أسئلة السادة البرلمانيين، وتكلمت على عدة تدابير وإجراءات، كنا قد سبقنا ذلك وقلنا لكم في سؤالنا أن مسألة المتقاعدين تغيب عن برنامجكم الحكومي، وفعلا لا يوجد أي شيء في البرنامج الحكومي يهتم بالمتقاعدين، ذكر المتقاعدون مرة واحدة ملي بغينا ملي قالت الحكومة بغات تستفد من الخبرات ديال الأطباء المتقاعدين، باش يعاونو مجال الصحة.

فإذن الوضعية ديال المتقاعدين في السياسات العمومية هي التجاهل، هي الإهمال، النسيان، الإقصاء الاجتماعي، الغياب التام عن اهتمامات الحكومة، علما أن هذه الفئة قدمت خدمات جليلة للبلاد، وأنت عمرها من أجل ازدهار هذا البلد.

الآن الوضعية الاجتماعية والإنسانية لهؤلاء المتقاعدين الوضعية الاجتماعية هي ضعف القدرة الشرائية نظرا لتدني المعاشات، عندما تكلمت،

الموظف أو الأجير.

تعرفون السيد رئيس الحكومة أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أعلى معاش هو 4200 درهم، كذلك الصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد في أحسن الحالات يحصل المتقاعد على 60% من أجرته بدون أن أتحدث عن المسؤولية أو المهام وما إلى ذلك، كذلك الجهود لا يجب أن ننكر المحاولات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة لمحاولة الانتباه لفئة المتقاعدين، لكن للأسف هاذ الانتباه كان قاصرا أن يؤمن الحد الأدنى من العيش الكريم، صحيح حكومتكم السيد الرئيس قامت بإجراء الرفع من الحد الأدنى إلى 1500 درهم، هل اليوم في هذا الزمن 1500 جديرة بأن تسمى مكسب للمتقاعد؟

الزاوية الثانية التي يجب أن ننظر إليها في هذا الموضوع وهو أن المعاشات لا تعرف المراجعة إلا بشكل طفيف، النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد أخذ بعين الاعتبار أوضاعه الداخلية.

الزاوية الثالثة هي خروج المتقاعد بمجرد إحالته على المعاش من دائرة الاهتمام، ليس فقط من دائرة اهتمام السياسات العمومية ولكن من دائرة اهتمام المجتمع، لذلك فمن المفروض أن يكون داخل السياسات العمومية دائما هم المتقاعد حاضر حتى عندما نتحدث عن إصلاح أنظمة التقاعد، نتحدث عن التوازنات المالية للصناديق، ولا نستحضر إطلاقا المتقاعد.

الزاوية الرابعة التي يجب أن ننظر إليها للأمر وهي زاوية الإصلاحات التي تمه صناديق التقاعد، تحدثنا عن الإصلاحات والإصلاحات المقياسية التي دخلت حيز التنفيذ فيما يتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد سنة 2016، هذه الإصلاحات وإن كانت حسب العقل الموضوعي وحسب الدراسات الضرورية لتوازن الصندوق، فإنها لم تكن ضرورية لتوازن الوضعية، سواء ديال الموظفين أو ديال المحالين على التقاعد.

كذلك تحدثنا عن الإصلاح الشمولي وهاذ المشروع انطلق منذ سنة 2004 كما قلتم السيد رئيس الحكومة، واللي هو موضوع دائما مطروح واليوم مكتب دراسات أخذ الصفة ليعطينا وجهة نظره حول الإمكانيات المتاحة للإصلاح الشمولي.

أعتقد أن الإشكالية الأساسية اللي مطروحة حتى داخل الإصلاح الشمولي وهو هاذ التفاوتات الأخيرة اللي كايبة ما بين صناديق التقاعد في بلادنا، الصندوق المغربي للتقاعد لا يشبه إطلاقا النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا نظير له في الصناديق الأخرى، أما نظام الصندوق المهني المغربي للتقاعد فأعتقد أنه نظرا لطبيعة نظامه اللي هو جمعية وفيه عندو نظام آخر خاص، فهو صندوق أعتقد أنه لا نسمع سوى في بعض الحالات مديره يتبجح بالوضعية الممتازة للمالية لهاذ الصندوق، ولكن في حقيقة الأمر المعاشات التي يصرفها للأجراء هي معاشات هزيلة جدا، ربما أسوء من التي يصرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

شكرا جزيلاً للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على عدد من الملاحظات والإضافات، كيف كنتقوله احنا في المثل "إكوت ما يجران يدروس ما يسن"، حتى ترجموها وتقبلوها عليها.

هذا موضوع مهم، هو هذا، الترجمة ديالها هو هذا، هذا الموضوع مهم، يحتاج كل عناية ولكن ثاني كايين واحد المنطق، كايين واحد المنطق، أنا كنظن بأن بعض الأنظمة اللي كدبر التقاعد يشارك فيها النقابات، فيه تدبير ثلاثي، وزيدوهم أسيدي، وديرو هاذ الإجراءات، (CNSS) هي اللي كندبر، هي اللي كتصرف، هي اللي كتوقف وأتم جزء من التدبير في المجلس الإداري ديال المؤسسة، ها أولاً.

ثانياً، هاذ الأنظمة اللي موجودة دبا، هاذ الأنظمة اللي موجودة، الكثرية أنا اللي خلقتها؟ أنا اللي درتها، احنا دبا من 56 في الستينات وهي موجودة، طيب وكون كان سهل وكون دوك الحكومات اللي فاتو كون صابو هاذ الشئ اللي كنصلحو اليوم.

كما قلنا على اللا تمرکز الإداري، ما وصلت لينا دبا لأنها قديمة حتى كانت صعبة، ولكن احنا عندنا الإرادة، ولذلك أطلقنا الآن الدراسة إن شاء الله، راه غادي أسمو، لأن الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد اللي كيغني نديرو جوج ديال الأقطاب، قطب عام وقطب خاص، ومن بعد نحاولو ما أمكن نمشيو في الأفق ديال نظام واحد، هاذ الأمر هذا نهار تدارت اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد سنة 2003 بعدها بقليل بيضع سنوات واضح الإصلاح كيف غادي يكون، خاص غير اللي عندو الجرأة، لذلك نضربو وقيسو، الإخوان اللي كيهضرو نضربو وقيسو.

على كل حال هاذ الموضوع ديال التقاعد نوقش من قبل عدد من المؤسسات الوطنية إضافة إلى اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الأعلى للحسابات أيضاً أشار ليه وكلهم كيقولو شئ واحد: لا بد من الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد، ما يمكنش نصلحو بطريقة ترقيعية.

فلذلك، احنا غادين لهاذ الإصلاح الشمولي ونتمناو هاذ الحكومة نبداو الإخراج ديالو، الإصلاح الشمولي ما غيخرجش غير هكذا في سنة ولا سنتين، هو إصلاح شمولي وفيه صعوبات وفيه الإكراهات ديالو ولكن إن شاء الله احنا عندنا كل الإرادة باش نمشيو ليه.

وغنجي لهذا تقاعد الوزراء وتقاعد البرلمانيين، أنا كنشكر السيد المستشار المحترم اللي أشار ليه، اسمح ليا تقاعد البرلمانيين أنا راه كان تحدثو عدد من الإخوان على أن دعم الحكومة لإقناذ، وأنا اللي قررت بأنه لن ندعم هاذ التقاعد بسنتيم واحد، لا عندما يموت ولا عندما يجيا، لأن هذا القانون ديالكم أتما ديروه، وإلى بغيتو توقفوه وقفوه، ياك أتما البرلمانيين، هذا يصدر بقانون البرلمان هو الذي ينشئ هذا القانون ومقترح القانون الوحيد الذي لا تعده الحكومة ويعدده المكتب ديال البرلمان، لا في مجلس المستشارين ولا في مجلس النواب، هو اللي كيدوزو وهو اللي كيدبر فيه اللي بغا، الحكومة غير

السيد رئيس الحكومة، على الحد الأدنى للمعاشات وقلم بأنه 1500 درهم و1000 درهم، هل يستطيع اليوم المواطن الذي يتقاضى 1000 أو 1500 درهم أن يواجه الارتفاع الصاروخي للأسعار؟ وأيضا تضخم هذه الفترة معاشاتها لا تكفي لشراء الأدوية، خصوصا أننا في هذه الفترة يعاني المتقاعدون من العديد من الأمراض المرتبطة بالشيخوخة كالرعاش والزهايمر وهشاشة العظام إلى غير ذلك من الأمراض التي تتطلب علاج مستمر.

تكلمتو على أن الوزارة المكلفة بالأسرة والتضامن، دارت واحد السياسة خاصة بالمسنين، خيلنا نتكلمو على المسنين السيد رئيس الحكومة، إلى كاتو المتقاعدين على الأقل عندهم المعاش، كايين المسنين في المغرب كيغيشو الهشاشة وما عندهموش أية رعاية صحية، ولولا فضيلة التضامن بين الأسر في المغرب لكان الوضع أسوأ، وملي كنتكلمو على الوضع الأسوأ فالوضع الآن سيئ وهاذ الوضع السيئ ديال هذه الفئة لا يلتقي أي اهتمام من الحكومة لا الحالية ولا التي سبقتها.

السيد رئيس الحكومة،

بغينا نقترحو عليكم بعض الاقتراحات:

- 1- إعفاء هاذك 10% ديال المتقاعدين اللي كيخلصو الضريبة على الدخل إعفاؤهم من الضريبة على الدخل؛
 - 2- الزيادة في معاشات المتقاعدين، لأنه المتقاعدين لأنه كتكون زيادات في الأسعار وزيادات في الأجور ولكن ما كايينش زيادات للمتقاعدين، مفروض أنه تكون زيادات للمتقاعدين؛
 - 3- إحداث حد أدنى للدخل في سن الشيخوخة، يحفظ كرامة المسنين وضمهم المتقاعدين وقيمه الفقر والهشاشة؛
 - 4- توفير الرعاية الصحية لمن لا يتوفرون عليها وإيلائهم العناية وإعطاءهم أفضلية في العلاج؛
 - 5- تخفيض أتمة الأدوية الخاصة بالأمراض المرتبطة بالشيخوخة؛
 - 6- استفادة المتقاعدين والمسنين من النقل العمومي مجاناً وخصوصاً في المكتب الوطني للسكك الحديدية؛
 - 7- أخيراً، الرفع من معاش الأرامل وذوي الحقوق، لأنه الأرامل ملي كيتوفى المتقاعد كيخلي الأرملة وذوي الحقوق فكيتقاضوا مبالغ جد جد هزيلة، مفروض حتى هي يكون فيها حد أدنى.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة للدرد على التعقيبات، إن كان هناك ضرورة لذلك.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله.

أريد أن أقول أيضا أنه خصنا من الاهتمام بالمسنين، الاهتمام بتعميم نظام التقاعد، وهو اللي اشتغلنا عليه، وراه البرلمان صادق على المشروعين القانونين الخاصين بالمهن الحرة والمستقلين غير الأجراء، واحد فيهم تيمم التغطية الصحية، واحد تيمم التقاعد، وهاذ الورش، الحمد لله، اللي حتى هو غادي نمشيو فيه وغادي نعملو على التعميم ديالو، هذا سيكون مفيد بطريقة كبيرة لهؤلاء المسنين، اللي أنا ما تنسميوهمش متقاعدين لأن باقي ما كاينش نظام التقاعد ديالهم، غادي نحاولو ما أمكن باش يدخلو في أنظمة التقاعد اللي غادي حتى هما يمكنهم باش يكون عندهم تقاعد يسمح لهم بالحد الأدنى من العيش المحترم أو الكريم.

وبطبيعة الحال غادي نبدأو قبل نهاية 2019، إن شاء الله، في إخراج المراسيم الخاصة ببعض الفئات، ما غادي نذكرش أشنو هاذ الفئات الآن اللي خدامين عليها، لأنها تخضع للتشاور مع المهنيين أنفسهم، وإن شاء الله، غادي نخرجو فئة بفئة، صحيح أنه غادي نبدأو بالفئات المنظمة اللي عندنا مخاطب واحد اللي يمكن تسهال معه المشاورات، في أفق الانتقال إلى الفئات الأخرى، والحمد لله، المشاورات بدأت مع عدد من الفئات من قبل عدد القطاعات الحكومية، في نفس الوقت إلى استطعنا نخرجو 3 أو 4 فئات قبل نهاية 2019، سيكون مفيدا لهؤلاء المواطنين أيضا اللي تخدمو البلاد وتخدمو الوطن، لأن واحد التاجر ما غاديش يخدمش طول عمره ثم في الأخير ما يلتقى حتى التغطية الصحية أو التقاعد إلى خدم حتى العمر ديال 60 أو 65 سنة أو أكثر.

فلذلك تطبيق هذا النظام غادي يكون مهم جدا، وراه الحمد لله، احنا مشغولين عليه والجميع معبأ لإنجاح هاذ الورش، وتنشكر القطاعات الحكومية وعلى رأسها وزارة الشغل ووزارة الصحة والقطاعات الأخرى المعنية وأيضا أشكر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لأنه هو شريك أساسي في هاذ الورش، نشكروهم لأن فيه إلى بغينا نقولو مشاورات ماراطونية واجتماعات متعددة لضبط هاذ الملف باش نخرجوه مضبوط ونخرجوه ناصح بإذن الله، وبطبيعة الحال الحكومة لا يمكن إلا أن تساهم مساهمة إيجابية وقوية في هذا الورش المهم.

شكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، شكرا لكم جميعا على مساهماتكم.

نذكر السيدات والسادة المستشارين أننا غادي نكونو على موعد الآن مع جلسة عمومية ثانية تخصص للدراسة والتصويت على نص قانوني جاهز. أدعو السيد المستشار المحترم السيد عبد القادر سلامة لرئاسة هذه الجلسة.

شكرا.

رفعت الجلسة.

المسائل اللي كتهما هي اللي تتحكم فيها، تقول غنطعي ولا ما نعطيش، فقط.

تقاعد الوزراء أنا بغيت نوقفو، صافي ها أنت فاهم، كون كان بيدي أنا كون وقفنو شحال هاذي، من النهار الأول، صافي هاذ الشي اللي بغيتي؟ وأنت قاري القانون شي حاجة اللي فلقانون كيحي تقول ليك أنت دير اسمو، عدلو أتم القانون يلاه.

الضريبة على الدخل واحنا قلنا راه 89 فاصلة شحال؟ الله يهديك أصحابي 89 راه وصلنا أجور عالية صافي انتهى، لا اسبح لي، لا ماشي 5000 درهم 5500 درهم، ولكن اللي فوق منه شحال؟ راه ب (l'abattement) ديال 55% لا، هاذك اللي عندو فوق 5500 عندو 10% كنتنقص منها 55% راه كيقتي 30 درهم ولا 20 درهم للواحد اللي كيغطي، واحسب راه عندني اللائحة بكل واحد شحال ك..

ولكن 89.8 بقرار من الحكومات المتعاقبة وهاذ الحكومة ساهمت فيه اللي مغفية، وهذا شيء مهم، ما كاين حتى شي دولة فالعالم اللي دارت هاذ الشي اللي دار المغرب، فرنسا راه كاين (l'abattement de 10%) وأخيرا فاش ناض الصداق في فرنسا واحد القضية اللي واعدو بها هو الإصلاح الشمولي، هاذ الشي اللي كاين هو اللي تنوعدو به دبا (10% d'abattement) المهم 55% و40% راه ما شي ساهل، الله يهديك ما تبقاش تدير لنا الشعبوية.

الأرامل ديال المتقاعدين، هنا معقول أنا متفق معكم أن عديد من أرامل المتقاعدين سواء المدنيين أو العسكريين ما يتقاضونه قليل، ولكن هاذ الشي راه محكوم بأظمة، في العالم كفو ما كاين، لأن هاذك الشي تيتقسم على حسب الحصة مجال الورثة، واحنا عندنا تيتقسم مجال الورثة، تيتعطى للأرامل وتيتحسبو الأبناء وعندو سقوف، هذا إلى بغيتو، ولكن باش ما تنصلحو أنظمة التقاعد حتى الأنظمة ديال المعاشات ديال الأرامل غادي تصلح وغادي تطور.

على كل حال، كما قلت في البداية، احنا عندنا الآن بدأنا عملية التفكير جدية، أشنو هي الأوجه، وهنا راه حاولت للإخوان اللي عندهم التدخلات ديالهم، قلت لهم أعطوني التدخلات ديالكم، لأن أنا ما يمكنش أنا نعقل على الأفكار كلها اللي قالوها بعد سجلت البعض، علاش؟ لأن احنا بصدد التفكير في واحد النظرة شمولية لمصلحة المتقاعدين، هاذ النظرة الشمولية في جميع الجوانب، من بينها بعض الجوانب اللي ذكرتها، راه يمكن غير عن طريق تطوير الخدمات الاجتماعية تستخدم المتقاعدين، على غرار ما هو واقع بالنسبة لبعض القطاعات الحكومية اللي تتبقى المتقاعدين ديالهم باقي منخرطين في جمعيات الأعمال الاجتماعية وتيستافدو من نفس الخدمات اللي تستافدو منها الموظفين، أو التمتع بأظمة حماية اجتماعية لتغطية صحية تكيفية، أو غيره من الإجراءات الأخرى، التي نريد أن نطورها مع جميع المقترحات الأخرى اللي ذكرتموها.